A/CONF.226/12

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)

لجنة كيتو
١٧-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

[٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦]

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
الأول –	القرارات التي اتخذها المؤتمر	٥
الثاني –	تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	٣٩
	ألف – تاريخ انعقاد المؤتمر ومكانه	٣٩
	باء – الحضور	٣٩
	جيم – افتتاح المؤتمر	٤٠
	دال – انتخاب رئيس المؤتمر وغيره من أعضاء مكتب المؤتمر	٤١
	هاء – اعتماد النظام الداخلي	٤١
	واو – إقرار جدول الأعمال	٤١
	زاي – تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية، ومسائل تنظيمية أخرى	٤٢
	حاء – وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر	٤٢
	طاء – الوثائق	٤٢
الثالث –	مناقشة عامة	٤٣
الرابع –	تقرير اجتماعات المائدة المستديرة	٤٦
	ألف – ”لئلا يتخلَّف أحد عن الركب: المناطق الحضرية ودورها في تحقيق الشمول والرخاء“ (اجتماع المائدة المستديرة ١)	٤٦
	باء – المدن السليمة إيكولوجيا والقادرة على الصمود أمام الظواهر المناخية والكوارث (اجتماع المائدة المستديرة ٢)	٤٦
	جيم – السكن الملائم والميسور التكلفة (اجتماع المائدة المستديرة ٣)	٤٧
	دال – التخطيط الاستراتيجي المتكامل والإدارة (اجتماع المائدة المستديرة ٤)	٤٨
	هاء – تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات وبمشاركة جميع الجهات الفاعلة (اجتماع المائدة المستديرة ٥)	٤٨
	واو – تمويل التنمية الحضرية المستدامة (اجتماع المائدة المستديرة ٦)	٤٩

الخامس – تقرير لجنة وثائق التفويض ٦٥
السادس – اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر ٦٨
السابع – اعتماد تقرير المؤتمر ٦٩
الثامن – اختتام المؤتمر ٧٠
المرفق
قائمة الوثائق ٧١

الفصل الأول

القرارات التي اتخذها المؤتمر

القرار ١*
الخطة الحضرية الجديدة

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)،

وقد اجتمع في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

١ - ***يعتمد*** الوثيقة الختامية للمؤتمر، الخطة الحضرية الجديدة، المرفقة بهذا القرار؛

٢ - ***يوصي*** الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والسبعين بأن تقر الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها المؤتمر.

المرفق

الخطة الحضرية الجديدة
إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين السامين، قد اجتمعنا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بمشاركة الحكومات دون الوطنية والمحلية والبرلمانيين والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمهنيين والممارسين والأوساط العلمية والأكاديمية وسائر الجهات المعنية، من أجل اعتماد خطة حضرية جديدة.

٢ - فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن تقريباً بحلول عام ٢٠٥٠، مما يجعل التوسع الحضري أحد أهم عوامل التحوّل في القرن الحادي والعشرين. ويتركز السكان والأنشطة الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية والثقافية وكذلك الآثار البيئية والإنسانية بشكل متزايد في المدن، الأمر الذي يطرح تحديات هائلة فيما يتعلق بالاستدامة في مجالات الإسكان والهياكل الأساسية والخدمات الأساسية والأمن الغذائي والصحة والتعليم والعمل اللائق والسلامة والموارد الطبيعية ضمن أمور أخرى.

٣ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فانكوفر، كندا، في عام ١٩٧٦ وفي إسطنبول، تركيا، في عام ١٩٩٦، ثم اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، شهدنا تحسينات شتى في نوعية حياة الملايين من سكان المدن، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية. بيد أن استمرار أشكال متعددة من الفقر وتزايد أوجه اللامساواة والتدهور البيئي لا يزالان من بين العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، حيث يشكل الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والعزل المكاني في الغالب حقيقة لا يمكن إنكارها في المدن والمستوطنات البشرية.

* اتخذ في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس.

٤ - ولا نزال بعيدين عن معالجة هذه المسائل وغيرها من التحديات القائمة والناشئة بصورة مناسبة، ولذلك يلزم اغتنام الفرص التي يتيحها التوسع الحضري باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والتنمية الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، والاستفادة من إسهاماته المحتملة في تحقيق التنمية المستدامة والمفضية إلى التحول.

٥ - ومن خلال إعادة النظر في طريقة تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتصميمها وتمويلها وإدارتها، ستساعد الخطة الحضرية الجديدة على إنهاء الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده؛ والحد من اللامساواة؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات، من أجل الاستفادة بصورة تامة من إسهاماتهن الحيوية في التنمية المستدامة، وتحسين صحة الإنسان ورفاهه، وتعزيز القدرة على التكيف، وحماية البيئة.

٦ - ونحن نأخذ بعين الاعتبار بصورة كاملة الإنجازات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٥، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[(٢)]، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(٣)]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[(٤)]، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[(٥)]، وإجراءات العمل المعجل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[(٦)]، وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[(٧)]. ونأخذ بعين الاعتبار أيضاً إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٨)]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[(٩)]، ومنهاج عمل بيجين[(١٠)]، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإجراءات متابعة هذه المؤتمرات.

٧ - ونحيط علماً بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، مع التسليم بأنه لم يتوصل إلى نتيجة متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

---

(١) القرار ١/٧٠.

(٢) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٣) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٥) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(٦) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٧) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٨) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٩) *تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٨ - ونقدر مساهمات الحكومات الوطنية، فضلاً عن مساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية، في تعريف الخطة الحضرية الجديدة، ونحيط علماً بالجمعية العالمية الثانية للحكومات المحلية والإقليمية.

٩ - وتؤكد الخطة الحضرية الجديدة مجدداً التزامنا العالمي بالتنمية الحضرية المستدامة باعتبارها خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتسقة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويُسهم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإضفاء الطابع المحلي عليها بصورة متكاملة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك الهدف ١١ المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٠ - وتقر الخطة الحضرية الجديدة بأن الثقافة والتنوع الثقافي من مصادر إثراء الجنس البشري، ويُسهمان إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية والمواطنين، وفي تمكينهم من القيام بدور فعال وفريد في مبادرات التنمية. وتقر الخطة الحضرية الجديدة كذلك بضرورة وضع الثقافة في الاعتبار لدى تشجيع وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ.

رؤيتنا المشتركة

١١ - نحن نتشاطر رؤية تكون فيها المدن مفتوحة للجميع، مع الإشارة إلى استخدام الجميع للمدن والمستوطنات البشرية وتمتعهم بها على قدم المساواة، والسعي إلى تعزيز الشمولية، وكفالة تمكن جميع السكان، من الأجيال الحاضرة والمستقبلية، من السكن في مدن ومستوطنات بشرية عادلة وآمنة وصحية ومتاحة للجميع وميسورة التكلفة وقادرة على التكيف ومستدامة، دون تمييز من أي شكل، من أجل النهوض بالازدهار وبنوعية الحياة للجميع. ونحيط علماً بالجهود التي تبذلها بعض الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تكريس هذه الرؤية، التي يشار إليها باسم ''الحق في المدينة''، في تشريعاتها وإعلاناتها ومواثيقها السياسية.

١٢ - ونحن نسعى إلى إقامة مدن ومستوطنات بشرية بإمكان جميع الأشخاص فيها التمتع بحقوق وفرص متساوية، إلى جانب حرياتهم الأساسية، مسترشدين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها الاحترام الكامل للقانون الدولي. وترتكز الخطة في هذا الخصوص على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١١]، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية[١٢]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٣]. وتهتدي بصكوك أخرى من قبيل إعلان الحق في التنمية[١٤].

١٣ - ونحن نتوخى مدنا ومستوطنات بشرية تحقق ما يلي:

(١١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(١٢) القرار ٢/٥٥.

(١٣) القرار ١/٦٠.

(١٤) القرار ١٢٨/٤١، المرفق.

(أ) تأدية وظيفتها الاجتماعية، بما في ذلك الوظيفة الاجتماعية والإيكولوجية للأرض، من أجل التوصل تدريجياً إلى الإعمال الكامل للحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، دون تمييز، وإتاحة مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي للجميع، فضلاً عن كفالة استفادة الجميع على قدم المساواة من المنافع العامة والخدمات ذات الجودة في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم والهياكل الأساسية والتنقل والنقل والطاقة ونوعية الهواء وأسباب المعيشة؛

(ب) اعتماد النهج التشاركي، وتشجيع الإسهام في الحياة المدنية، وتوليد الشعور بالانتماء وامتلاك ناصية الأمور لدى جميع سكانها، وإعطاء الأولوية لمساحات عامة آمنة ومفتوحة للجميع ومتاحة وخضراء وجيدة تلائم الأُسر، وتعزيز التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الأجيال وأشكال التعبير الثقافي والمشاركة السياسية، حسب الاقتضاء، وتوطيد التماسك الاجتماعي والاندماج والسلامة ضمن مجتمعات سلمية وتعددية تلبي احتياجات جميع السكان، مع الاعتراف بالاحتياجات المحددة لمن هم في أوضاع هشة؛

(ج) المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات عن طريق كفالة المشاركة الكاملة والفعلية للمرأة وتمتعها بحقوق متساوية في جميع الميادين بما يشمل الوظائف القيادية على جميع مستويات صنع القرار، عن طريق كفالة حصول جميع النساء على العمل اللائق وتمتعهن بالمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو المتكافئ القيمة، ومنع وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والتحرش بهن في الأماكن الخاصة والعامة؛

(د) مواجهة التحديات الماثلة وانتهاز الفرص المتاحة في سبيل حاضر ومستقبل ينعم فيه الجميع بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل، والاستفادة من التوسع الحضري من أجل تحقيق التحول الهيكلي ورفع الإنتاجية وممارسة أنشطة ذات قيمة مضافة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والاستفادة من الاقتصادات المحلية وأخذ مساهمة الاقتصاد غير الرسمي بعين الاعتبار، مع دعم الانتقال المستدام إلى الاقتصاد الرسمي في نفس الوقت؛

(هـ) الوفاء بوظائفها الإقليمية عبر الحدود الإدارية، والقيام بدور مجمعات مركزية ومحركات للتنمية الحضرية والعمرانية المتوازنة والمستدامة والمتكاملة على جميع المستويات؛

(و) تشجيع التخطيط والاستثمار المراعيين للاعتبارات العمرية والجنسانية من أجل تيسير التنقل الحضري المستدام والمأمون للجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المخصصة لنظم نقل المسافرين والبضائع، بما يربط بصورة فعالة بين الأشخاص والأماكن والسلع والخدمات والفرص الاقتصادية؛

(ز) اعتماد وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والتقليل من الهشاشة، وبناء القدرة على التكيف والاستجابة للأخطار الطبيعية والأخطار الناجمة عن النشاط البشري، والنهوض بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

(ح) حماية النظم الإيكولوجية للمدن ومياهها وموائلها الطبيعية وتنوعها البيولوجي، وحفظ كل ذلك واستعادته، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثيرها البيئي، والتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

مبادئنا والتزاماتنا

١٤ - سعياً لتحقيق رؤيتنا، نعقد العزم على اعتماد خطة حضرية جديدة مسترشدين بالمبادئ المترابطة التالية:

(أ) عدم ترك أي أحد خلف الركب، وذلك عن طريق إنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما يشمل القضاء على الفقر المدقع، وعن طريق كفالة المساواة في الحقوق والفرص والتنوع الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي والاندماج في الحيز الحضري، وتعزيز صلاحية المدن للعيش فيها والتعليم والأمن الغذائي والتغذوي والصحة والرفاه، بوسائل منها إنهاء أوبئة الإيدز والسل والملاريا، وتعزيز السلامة والقضاء على التمييز وجميع أشكال العنف، وكفالة مشاركة الجمهور بشكل آمن وبتهيئة السبل أمام الجميع على قدم المساواة، وإتاحة الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والخدمات الأساسية للجميع على قدم المساواة، فضلاً عن السكن اللائق بأسعار معقولة؛

(ب) كفالة قيام اقتصادات حضرية مستدامة وشاملة للجميع عن طريق الاستفادة من منافع التكتل الناجمة عن التوسع الحضري الجيد التخطيط، بما في ذلك ارتفاع الإنتاجية والقدرة التنافسية والابتكار، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وكفالة إتاحة فرص العمل اللائق للجميع والمساواة في استفادة الجميع من الموارد والفرص الاقتصادية والمنتجة، ومنع المضاربة على الأراضي وتعزيز الحيازة المضمونة للأراضي وإدارة الانكماش الحضري حسب الاقتضاء؛

(ج) كفالة الاستدامة البيئية عن طريق تشجيع استخدام الطاقة النظيفة والاستخدام المستدام للأراضي والموارد في التنمية الحضرية، وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك اعتماد أنماط الحياة الصحية التي تنسجم مع الطبيعة، وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتعزيز قدرة المدن على التكيف، والحد من أخطار الكوارث، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

١٥ - ونلتزم بالعمل على تحقيق نقلة نوعية حضرية في سبيل خطة حضرية جديدة تتيح ما يلي:

(أ) إعادة النظر في الأساليب التي نتبعها في تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتمويلها وتنميتها وحوكمتها وإدارتها، مع الاعتراف بالتنمية الإقليمية والحضرية المستدامة كعامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء للجميع؛

(ب) الاعتراف بالدور الطليعي للحكومات الوطنية، حسب الاقتضاء، في وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات حضرية شاملة للجميع وفعالة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، وبمساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية التي لا تقل أهمية، فضلاً عن دور المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، وذلك بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة؛

(ج) اعتماد نُهج مستدامة ومتمحورة حول الإنسان ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية ومتكاملة تجاه التنمية الحضرية والإقليمية، عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات وتدابير لتنمية القدرات وإجراءات على جميع المستويات، استناداً إلى عوامل التغيير الأساسية، بما في ذلك ما يلي:

'١' وضع وتنفيذ سياسات حضرية على المستوى الملائم، بما في ذلك في إطار الشراكات الوطنية والمحلية وبين أصحاب المصلحة المتعددين، مع إقامة نظم متكاملة للمدن

والمستوطنات البشرية، وتعزيز التعاون بين جميع مستويات الحكومات بما يمكّن من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة؛

'٢' تعزيز إدارة المدن بإقامة مؤسسات وآليات سليمة تخول السلطة لأصحاب المصلحة في المدن وتشملهم، فضلاً عن وضع الضوابط والموازين المناسبة، وكفالة إمكانية التنبؤ بخطط التنمية الحضرية واتساقها، من أجل إفساح المجال أمام الإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة على نحو مطرد وشامل للجميع ومستدام؛

'٣' إعادة إحياء التخطيط والتصميم الحضريين والإقليميين الطويلي الأجل والمتكاملين من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مساحات المدن وتحقيق النتائج الإيجابية للتوسع الحضري؛

'٤' دعم الأطر التمويلية الفعالة والابتكارية والمستدامة والأدوات المالية التي تسمح بتعزيز تمويل البلديات والنظم المالية المحلية من أجل تحقيق وإدامة وتقاسم القيمة التي تُضفيها التنمية الحضرية المستدامة بطريقة تشمل الجميع.

نداء للعمل

١٦ - على اختلاف الظروف الخاصة السائدة في المدن بشتى أحجامها وفي البلدات والقرى، فإننا نؤكد أن الخطة الحضرية الجديدة هي خطة عالمية النطاق وتشاركية ومحورها الإنسان، خطةٌ تحمي الكوكب، وتنطوي على رؤية طويلة الأجل تحدد أولويات وإجراءات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي يمكن للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في كل بلد أن تعتمدها حسب احتياجاتها.

١٧ - وسنعمل على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في بلداننا وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، آخذين في الاعتبار اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، مع احترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية.

١٨ - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

١٩ - ونُقر بأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات الفريدة والجديدة في مجال التنمية الحضرية التي تواجهها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بحالات نزاع، فضلاً عن البلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي، والبلدان الخارجة من النزاع، والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

٢٠ - ونحن ندرك الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للتصدي لأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها جملة فئات منها النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنون، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وسكان الأحياء

الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والمتشردون، والعمال، والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادون، واللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً والمهاجرون، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

٢١ - ونحث جميع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، فضلاً عن جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على إحياء الشراكات وتعزيزها وإقامتها، وتعزيز التنسيق والتعاون من أجل التنفيذ الفعَّال للخطة الحضرية الجديدة وتحقيق رؤيتنا المشتركة، تمشياً مع السياسات والتشريعات الوطنية.

٢٢ - ونعتمد هذه الخطة الحضرية الجديدة بوصفها رؤية جماعية والتزاماً سياسياً بتشجيع التنمية الحضرية المستدامة وتحقيقها، وفرصة تاريخية للاستفادة من الدور الأساسي للمدن والمستوطنات البشرية بوصفها قوى دافعة للتنمية المستدامة في عالم يتزايد فيه التوسع الحضري.

خطة كيتو لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

٢٣ - نحن نعقد العزم على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بوصفها أداة رئيسية لتمكين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وسائر الجهات المعنية من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

التزامات مُفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

٢٤ - سعياً للاستفادة بأقصى درجة ممكنة من إمكانات التنمية الحضرية المستدامة، نضطلع بالالتزامات التالية المفضية إلى التحول من خلال نقلة نوعية حضرية تستند إلى الأبعاد المتكاملة وغير القابلة للتقسيم للتنمية المستدامة: وهي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

٢٥ - نحن نُدرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونسلم أيضاً بأن تفاقم اللامساواة واستمرار الأشكال والأبعاد المتعددة للفقر، بما في ذلك تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، هي عوامل تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وأن تنظيم مساحات المدن وتيسير الوصول إليها وتصميمها، فضلاً عن توفير البُنى التحتية وتقديم الخدمات الأساسية، إلى جانب السياسات الإنمائية، يمكن أن يعزز أو يعيق التماسك الاجتماعي والمساواة والشمولية.

٢٦ - ونحن نلتزم بتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب وتراعي الاعتبارات العمرية والجنسانية، كما نلتزم بإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعايش وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف، والتمكين لجميع الأفراد والمجتمعات المحلية، مع إتاحة الفرصة لها للمشاركة مشاركة تامة ومجدية. ونلتزم كذلك بتعزيز الثقافة واحترام التنوع والمساواة، باعتبارها عناصر رئيسية في إضفاء الطابع الإنساني على مدننا ومستوطناتنا البشرية.

٢٧ - ونؤكد مجدداً تعهدنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب، ونلتزم بتعزيز التساوي في اغتنام الفرص والفوائد التي يمكن أن يوفرها التوسع الحضري، وتمكّن جميع السكان، سواء الذين يعيشون في المستوطنات الرسمية أو العشوائية، من العيش حياة كريمة ومثمرة، ومن تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية.

٢٨ - ونلتزم بكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم المدن المضيفة بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية والاعتراف بأنه على الرغم من مختلف التحديات التي تطرحها حركات النزوح الكبرى إلى داخل البلدات والمدن، فإن تلك الحركات يمكنها أيضاً أن تشكل مساهمات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة في الحياة الحضرية. ونلتزم كذلك بتعزيز أوجه التآزر بين الهجرة الدولية والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، عن طريق كفالة هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة واعتماد سياسات هجرة جيدة التخطيط والإدارة، ودعم السلطات المحلية في وضع الأطر التي تمكّن المهاجرين من المساهمة مساهمة إيجابية في المدن وتعزيز الروابط بين الريف والحضر.

٢٩ - ونلتزم بتعزيز الدور التنسيقي للحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، وتعاونها مع الكيانات العامة الأخرى والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات الاجتماعية والأساسية للجميع، بما في ذلك حشد الاستثمارات في المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للكوارث وتلك المتضررة من الأزمات الإنسانية المتكررة والمطولة. ونلتزم كذلك بالمساعدة على تقديم الخدمات الملائمة وتوفير السكن وإتاحة فرص العمل اللائق والمنتج للأشخاص المتضررين من الأزمات في البيئات الحضرية، والعمل مع المجتمعات المحلية والحكومات المحلية من أجل تحديد الفرص المتاحة للمشاركة وإيجاد حلول محلية دائمة تحافظ على الكرامة، مع كفالة تدفق المعونة في الوقت نفسه إلى الأشخاص المتضررين وإلى المجتمعات المضيفة لئلا تنتكس تنميتها.

٣٠ - ونسلم بالحاجة إلى أن تواصل الحكومات والمجتمع المدني دعم تقديم خدمات حضرية قادرة على التكيف أثناء النزاعات المسلحة. ونسلم أيضاً بالحاجة إلى التأكيد مجدداً على الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني.

٣١ - ونلتزم بتشجيع سياسات الإسكان الوطنية ودون الوطنية والمحلية التي تدعم الإعمال التدريجي للحق في السكن اللائق للجميع بوصفه عنصراً من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، وتلك التي تتصدى لجميع أشكال التمييز والعنف وتمنع عمليات الإخلاء القسري التعسفية، وتلك التي تركز على احتياجات المتشردين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والفئات ذات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة، مع تمكين المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين من المشاركة في تخطيط وتنفيذ هذه السياسات، بما في ذلك دعم الإنتاج الاجتماعي للموائل، وفقاً للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

٣٢ - ونلتزم بتشجيع اعتماد سياسات ونهج متكاملة ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية في مجال الإسكان في جميع القطاعات، ولا سيما قطاعات العمالة والتعليم والرعاية الصحية والإدماج الاجتماعي، واتباع سياسات ونهج على جميع المستويات الحكومية تتضمن توفير سكن ملائم وميسور التكلفة ويسهل الوصول إليه وفعال في استخدام الموارد وآمن ومرن وجيد التوصيل وحَسن الموقع، مع إيلاء اهتمام خاص لعامل القرب ولتعزيز العلاقة مع بقية النسيج الحضري ومجالات العمل المحيطة بالسكن.

٣٣ - ونلتزم بحفز توفير مجموعة متنوعة من خيارات السكن اللائق المأمونة والميسورة التكلفة والقريبة المنال لمختلف فئات الدخل في المجتمع، مع مراعاة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي للمجموعات المهمشة والمشردين والأشخاص الذين يعيشون في ظروف من الهشاشة وكذلك منع

الفصل. وسنتخذ تدابير إيجابية لتحسين الظروف المعيشية للأشخاص المشردين بغية تيسير مشاركتهم مشاركة تامة في المجتمع، ومنع حدوث التشرد والقضاء عليه، وكذلك مكافحة تجريم التشرد وإنهائه.

٣٤ - ونحن نلتزم بتشجيع استفادة الجميع بصورة عادلة وميسورة من الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية دون تمييز، بما في ذلك الأراضي المزودة بالخدمات بتكلفة معقولة والسكن، ومصادر الطاقة الحديثة والمتجددة، ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي المأمونة، والغذاء المأمون والغني والمناسب، والتخلص من النفايات، والتنقل المستدام، وتوفير الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة، والتعليم، والثقافة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونلتزم كذلك بكفالة أن تراعي هذه الخدمات حقوق واحتياجات النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء، وكذلك حقوق واحتياجات الفئات الضعيفة الأخرى. ونشجع في هذا الصدد القضاء على الحواجز القانونية والمؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية والمادية.

٣٥ - ونلتزم بتعزيز ضمان الحيازة للجميع على المستويات الحكومية الملائمة، بما في ذلك الحكومات دون الوطنية والمحلية، مع الاعتراف بتعدد أشكال الحيازة، وإيجاد حلول ملائمة للغرض ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية والبيئية ضمن تسلسل حقوق ملكية الأراضي والممتلكات، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان حيازة الأراضي للمرأة باعتبار ذلك مفتاحاً لتمكينها، بسبل منها اعتماد النظم الإدارية الفعالة.

٣٦ - ونلتزم بتشجيع اتخاذ التدابير المناسبة في المدن والمستوطنات البشرية، وهي التدابير التي تهيء التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، للسماح لهم بالدخول إلى البيئة المادية للمدن، ولا سيما الأماكن العامة، واستخدام وسائط النقل العام، والحصول على السكن والاستفادة من التعليم والمرافق الصحية والإعلام العام والاتصالات (بما في ذلك تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات)، وغير ذلك من المرافق والخدمات الموفرة أو المتاحة للجمهور في المناطق الحضرية والريفية.

٣٧ - ونلتزم بتشجيع إقامة مساحات عامة آمنة ومتاحة للجميع ومفتوحة وخضراء وتتسم بالجودة، بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات الدراجات والساحات والمناطق المطلة على المياه والحدائق والمتنزهات، بحيث تكون مساحات متعددة الأغراض تصلح للتفاعل الاجتماعي وتتسم بالشمول، وتراعي صحة الإنسان ورفاهه، وتتيح التبادل الاقتصادي والتعبير الثقافي والحوار بين مجموعة متنوعة من الشعوب والثقافات، وتكون مصممة ومدارة لكفالة التنمية البشرية وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وتشاركية، فضلاً عن تشجيع التعايش والتواصل والإدماج الاجتماعي.

٣٨ - ونلتزم بالاستفادة بطريقة مستدامة من التراث الطبيعي والثقافي، الملموس منه وغير الملموس، في المدن والمستوطنات البشرية، حسب الاقتضاء، من خلال اتباع سياسات حضرية وإقليمية متكاملة وتوظيف استثمارات ملائمة على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي، من أجل كفالة وتعزيز الهياكل الأساسية والمواقع الثقافية والمتاحف، وثقافات ولغات الشعوب الأصلية، فضلاً عن المعارف والفنون التقليدية، وإبراز الدور الذي تؤديه هذه الأمور في إصلاح وتنشيط المناطق الحضرية، وفي تعزيز المشاركة الاجتماعية وممارسة المواطنة.

٣٩ - ونلتزم بتشجيع إقامة بيئة سليمة وصحية وشاملة للجميع وآمنة في المدن والمستوطنات البشرية، بما يمكّن الجميع من العيش والعمل والمشاركة في الحياة الحضرية دون خوف من العنف والترهيب، مع مراعاة كون النساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص الذي يعيشون في أوضاع هشة كثيراً ما يتضررون بوجه خاص. وسنعمل أيضاً على القضاء على الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٠ - ونلتزم بتبني التنوع في المدن والمستوطنات البشرية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار والتفاهم بين الثقافات، والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة بين الجنسين، والابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة، والشمولية، وهوية جميع الناس وسلامتهم وكرامتهم، وكذلك تعزيز الصلاحية للعيش، وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة. ونلتزم أيضاً باتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تعزيز مؤسساتنا المحلية للتعددية والتعايش السلمي في مجتمعات متزايدة التنوع والتعدد الثقافي.

٤١ - ونلتزم بتعزيز الآليات المؤسسية والسياسية والقانونية والمالية في المدن والمستوطنات البشرية من أجل اعتماد برامج موسعة النطاق، تمشياً مع السياسات الوطنية، تتيح للجميع المشاركة المجدية في عمليات صنع القرارات والتخطيط والمتابعة، فضلاً عن تعزيز المشاركة المدنية وتقاسم مهام التموين والإنتاج.

٤٢ - وندعم الحكومات دون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، في الوفاء بدورها الرئيسي في تعزيز التفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يتيح الفرص للحوار، بوسائل منها النهج المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص للمساهمات المحتملة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئون والمشردون داخلياً والمهاجرون، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء الإثني أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي.

تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

٤٣ - نحن ندرك أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، مع توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، هو عنصر أساسي من عناصر التنمية الإقليمية والحضرية المستدامة، وأن المدن والمستوطنات البشرية ينبغي أن تكون أماكن لتحقيق تكافؤ الفرص، يعيش الناس فيها حياة صحية ومنتجة يسودها الرخاء ويحققون فيها تطلعاتهم.

٤٤ - ونحن ندرك أن شكل المدن وهياكلها الأساسية وتصميم مبانيها هي من ضمن أهم عوامل تحقيق الوفورات في التكلفة والكفاءة في استخدام الموارد، وذلك من خلال فوائد وفورات الحجم والتكتل، وعن طريق تشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة، وموارد الطاقة المتجددة، والقدرة على التكيف، والإنتاجية، وحماية البيئة، والنمو المستدام في الاقتصاد الحضري.

٤٥ - ونلتزم بإقامة اقتصادات حضرية نابضة بالحياة ومستدامة وشاملة للجميع، استناداً إلى الإمكانات الذاتية والمزايا التنافسية والتراث الثقافي والموارد المحلية، فضلاً عن الهياكل الأساسية المرنة التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد؛ وتشجيع التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية والابتكار، فضلاً عن أسباب المعيشة.

٤٦ - ونلتزم بتعزيز دور الإسكان الميسور التكلفة والمستدام وتمويل الإسكان، بما في ذلك إقامة الموائل الاجتماعية، في التنمية الاقتصادية، ومساهمة ذلك القطاع في تحفيز الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مع الاعتراف بأن الإسكان يعزز تكوين رؤوس المال والدخل وتوفير فرص العمل والادخار، ويمكنه أن يسهم في دفع عجلة التحول الاقتصادي المستدام والشامل للجميع على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي.

٤٧ - ونلتزم باتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية من أجل دعم التنمية الاقتصادية المحلية، وتعزيز التكامل والتعاون والتنسيق والحوار عبر المستويات الحكومية والمجالات الوظيفية وأصحاب المصلحة المعنيين.

٤٨ - ونشجع المشاركة الفعالة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات التي تمثل النساء والشباب، فضلاً عن تلك التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهنيين والمؤسسات الأكاديمية والنقابات ومنظمات أرباب العمل ورابطات المهاجرين والجمعيات الثقافية، من أجل تحديد الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية الحضرية وتحديد ومعالجة التحديات القائمة والناشئة.

٤٩ - ونلتزم بدعم النظم الإقليمية التي تُدمج المهام الحضرية والريفية في الأطر المكانية الوطنية ودون الوطنية ونظم المدن والمستوطنات البشرية، ومن ثم تعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والأراضي، بما يكفل قيام سلاسل إمداد وسلاسل قيمة تتوسط بين العرض والطلب في المناطق الحضرية والريفية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية العادلة عبر السلسلة الحضرية - الريفية، وتسد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية.

٥٠ - ونلتزم بتشجيع التفاعلات بين الحضر والريف والوصل بينهما، عن طريق تعزيز النقل والتنقل المستدامين، وشبكات التكنولوجيا والاتصالات والهياكل الأساسية، باستخدام أدوات التخطيط القائمة على نهج حضري وإقليمي متكامل، من أجل تحقيق الإمكانات القصوى لهذه القطاعات في تحسين الإنتاجية، والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي، وكذلك السلامة والاستدامة البيئية. وينبغي أن يشمل ذلك الربط بين المدن والمناطق المحيطة بها والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، فضلاً عن تعزيز التواصل بين الأرض والبحر، حسب الاقتضاء.

٥١ - ونلتزم بتعزيز تنمية الأطر المكانية الحضرية، بما في ذلك تخطيط المدن وأدوات التصميم التي تدعم الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والأراضي، وتقليص حجم الهياكل وتكثيفها بالصورة المناسبة، وتعدد المراكز، والاستخدامات المختلطة، من خلال استراتيجيات الردم أو التوسع الحضري المخطط، حسب الاقتضاء، من أجل تحقيق وفورات الحجم والتكتل، وتعزيز تخطيط النظم الغذائية، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وتحقيق المرونة الحضرية والاستدامة البيئية.

٥٢ - ونشجع استراتيجيات التنمية المكانية التي تأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، الحاجة إلى توجيه التوسع الحضري بإعطاء الأولوية للتجديد الحضري عن طريق توفير هياكل أساسية وخدمات ميسّرة وموصولة بصورة جيدة، وتحقيق مستويات مستدامة للكثافة السكانية، واستخدام التصاميم المدمجة وإدماج الأحياء الجديدة في النسيج الحضري، بما يحول دون التمدد العمراني العشوائي والتهميش.

٥٣ - ونلتزم بتشجيع إقامة مساحات عامة آمنة ومتاحة للجميع وميسّرة وخضراء وجيدة، بوصفها قوة دافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من أجل الاستفادة على نحو مستدام من قدرتها على إضفاء المزيد من القيمة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك قيمة الممتلكات، وتيسير استثمارات المؤسسات التجارية والاستثمارات العامة والخاصة وإتاحة أسباب المعيشة.

٥٤ - ونلتزم بتوليد واستخدام الطاقة المتجددة والميسورة التكلفة، وإقامة الهياكل الأساسية المستدامة للنقل والخدمات حيثما أمكن، وتحقيق فوائد الموصولية، والتقليل من التكلفة المالية والبيئية والمتعلقة بالصحة العامة لوسائل التنقل التي لا تحقق الكفاءة، والازدحام، وتلوث الهواء، وآثار جزر الاحترار الحضرية، والضوضاء. ونلتزم أيضاً بإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات جميع الناس من الطاقة والنقل، ولا سيما الفقراء والعائشين في المستوطنات العشوائية. ونلاحظ أيضاً أن التخفيضات في تكاليف الطاقة المتجددة تتيح للمدن والمستوطنات البشرية أداة فعالة لتقليص تكاليف إمدادات الطاقة.

٥٥ - ونلتزم بإقامة مجتمعات صحية عن طريق إتاحة خدمات عامة مناسبة وشاملة للجميع وجيدة، وبيئة نظيفة، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لنوعية الهواء، بما في ذلك تلك التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، وهياكل أساسية ومرافق اجتماعية، مثل خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، سعياً للحد من وفيات الأطفال والأمهات.

٥٦ - ونلتزم بزيادة الإنتاجية الاقتصادية، حسب الاقتضاء، بأن نتيح للقوى العاملة فرص إدرار الدخل، والمعارف والمهارات والمرافق التعليمية التي تسهم في قيام اقتصاد حضري يتسم بالابتكار والتنافس. ونلتزم أيضاً بزيادة الإنتاجية الاقتصادية من خلال تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق وأسباب المعيشة في المدن والمستوطنات البشرية.

٥٧ - ونلتزم، حسب الاقتضاء، بتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وأسباب المعيشة في المدن والمستوطنات البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وإمكانات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين، ولا سيما الفئات الأفقر والتي تعيش في أوضاع هشة، وتعزيز عدم التمييز في إتاحة الفرص القانونية لإدرار الدخل.

٥٨ - ونلتزم بتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية تتميز بالنزاهة والمسؤولية، استناداً إلى مبادئ الاستدامة البيئية والازدهار الشامل للجميع، وتشجيع الاستثمار والابتكار وممارسة الأعمال الحرة. ونلتزم أيضاً بمعالجة التحديات التي يواجهها أصحاب الأعمال التجارية المحليون، عن طريق دعم المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات في جميع مراحل سلاسل القيمة، ولا سيما الأعمال والمؤسسات التجارية المنتمية إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، العاملة ضمن الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

٥٩ - ونلتزم بالاعتراف بما يقدمه الفقراء العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من مساهمات في اقتصادات المدن، وعلى الأخص منهم النساء، بمن فيهن العاملات بدون أجر والخادمات والعاملات المهاجرات، مع مراعاة الظروف الوطنية. وينبغي تعزيز أسباب معيشتهم وتحسين ظروف عملهم وتأمين دخلهم وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لهم، ومساعدتهم على اكتساب المهارات واقتناء الأصول، وتقديم غير ذلك من خدمات الدعم لهم، وإسماع أصواتهم وتحسين تمثيلهم. وسيتم العمل على الانتقال

التدريجي للعمال والوحدات الاقتصادية إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك عن طريق اعتماد نهج متوازن يجمع بين الحوافز وتدابير الامتثال، مع تيسير المحافظة على أسباب المعيشة الحالية وتحسينها في نفس الوقت. وسنأخذ في الاعتبار الظروف والتشريعات والسياسات والممارسات والأولويات الوطنية المحددة في معرض الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

٦٠ - ونلتزم بمؤازرة ودعم الاقتصادات الحضرية في انتقالها التدريجي نحو رفع الإنتاجية، من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وذلك عن طريق تشجيع التنويع والتطوير التكنولوجي والبحوث والابتكار، بما في ذلك خلق وظائف جيدة ولائقة ومنتجة، بسبل منها تشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة المستدامة والفنون الاستعراضية وأنشطة حفظ التراث.

٦١ - ونلتزم بتسخير العائد الديمغرافي الحضري، حسب الاقتضاء، وإتاحة فرص التعليم للشباب، وتنمية المهارات والعمل، من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق الرخاء المشترك في المدن والمستوطنات البشرية. وتُشكل الفتيات والفتيان والشابات والشبان القوى الفاعلة الرئيسية للتغيير اللازم للوصول إلى مستقبل أفضل، وعند تمكينهم ستكون لديهم إمكانات كبيرة للدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم. وستكون كفالة المزيد من الفرص المحسَّنة لمشاركتهم مشاركة مجدية عنصراً أساسياً من عناصر تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٦٢ - ونلتزم بمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمكانية لشيخوخة السكان عند الاقتضاء، واستخدام عنصر الشيخوخة كوسيلة لإيجاد فرص عمل جديدة لائقة، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، مع تحسين نوعية حياة سكان المدن في الوقت نفسه.

التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة

٦٣ - إننا ندرك أن المدن والمستوطنات البشرية تواجه تهديدات غير مسبوقة بسبب أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وفقدان التنوع البيولوجي، والضغط على النظم الإيكولوجية، والتلوث، والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وتغير المناخ والمخاطر المرتبطة به، مما يقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الاتجاهات الديمغرافية للمدن ودورها المحوري في الاقتصاد العالمي وفي جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف له وفي استخدام الموارد والنظم الإيكولوجية، فإن أسلوب تخطيطها وتمويلها وتنميتها وبنائها وحوكمتها وإدارتها له أثر مباشر على الاستدامة والقدرة على التكيف إلى مدى يتجاوز حدود المدن.

٦٤ - وندرك أيضاً أن المراكز الحضرية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، كثيراً ما تنطوي على خصائص تجعلها هي وسكانها معرضين بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ وغيره من الأخطار الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري، بما في ذلك الزلازل والنوازل الجوية والفيضانات والانهيارات الأرضية والعواصف، بما فيها عواصف الغبار والعواصف الرملية، وموجات الحر وشح الماء والجفاف وتلوث الماء والهواء والأمراض المنقولة وارتفاع مستوى سطح البحر، التي تؤثر في مناطق شتى، منها بصفة خاصة المناطق الساحلية ومَصابّ الأنهار والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٥ - ونحن نلتزم بتسهيل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المدن والمستوطنات البشرية بطريقة تحمي وتحسن النظم الإيكولوجية والخدمات البيئية الحضرية، وتقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن تلوث الهواء، وتساعد على الحد من أخطار الكوارث وإدارتها، عن طريق دعم وضع

استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتقييمات الدورية لمخاطر الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، بما في ذلك وضع معايير لمستويات الخطر، مع تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الوقت نفسه، وحماية رفاه جميع الناس ونوعية حياتهم من خلال التخطيط الحضري والإقليمي السليم بيئياً، وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات الضرورية.

٦٦ - ونلتزم باعتماد نهج المدن الذكية الذي يستغل ما تتيحه الرقمنة ومصادر الطاقة النظيفة والتكنولوجيا من فرص، فضلاً عن تكنولوجيا النقل المبتكرة، مما يتيح للسكان مزيدا من الخيارات المراعية للبيئة، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام، ويمكن المدن من تحسين تقديم خدماتها.

٦٧ - ونلتزم بتشجيع إنشاء وصيانة شبكات مُحكمة الترابط وجيدة التوزيع من المساحات العامة المفتوحة والمتعددة الأغراض والآمنة والمتاحة للجميع والمنطوية على التسهيلات والخضراء والمتسمة بالجودة، وبتحسين قدرة المدن على مواجهة الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات وأخطار الجفاف وموجات الحرارة، وبتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، والصحة البدنية والعقلية، ونوعية الهواء في البيوت والهواء المحيط، وبخفض الضوضاء وتشجيع إقامة مدن جذابة وصالحة للسكن، ومستوطنات بشرية ومشاهد طبيعية حضرية، وإعطاء الأولوية لحفظ الأنواع المستوطنة.

٦٨ - ونلتزم بإيلاء اهتمام خاص للمناطق الحضرية التي تقع عند مَصابِّ الأنهار، والمناطق الساحلية وغيرها من المناطق الحساسة بيئياً، مع إبراز أهميتها بوصفها مصادر لموارد هامة ضمن النظم الإيكولوجية لأغراض النقل والأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي وخدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على التكيف. ونلتزم بإدماج التدابير المناسبة في التخطيط الحضري والإقليمي المستدام والتنمية المستدامة.

٦٩ - ونلتزم بصون وتعزيز الوظيفة الإيكولوجية والاجتماعية للأراضي، بما فيها المناطق الساحلية، التي تدعم المدن والمستوطنات البشرية، وتشجيع الحلول القائمة على النظم الإيكولوجية من أجل كفالة اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، بحيث لا يتم تجاوز قدرة النظم الإيكولوجية على التجدد. ونلتزم أيضاً بتشجيع الاستخدام المستدام للأراضي، والجمع بين التوسع الحضري ومستويات الكثافة المناسبة وتقليص الهياكل، من أجل منع التمدد الحضري العشوائي واحتوائه، فضلاً عن منع الاستخدام والتغيير غير الضروريين للأراضي وفقدان الأراضي المنتجة والنظم الإيكولوجية الهشة والمهمة.

٧٠ - ونلتزم بدعم توفير السلع والخدمات الأساسية محلياً، والاستفادة من قرب الموارد، مع التسليم بأن الاعتماد الشديد على المصادر البعيدة للطاقة والمياه والأغذية والمواد يمكن أن يطرح تحديات فيما يتعلق بالاستدامة، بما في ذلك التعرُّض لكل ما يعطل خدمات الإمداد، وأن الإمداد المحلي يمكنه أن يسهل إتاحة الموارد للسكان.

٧١ - ونلتزم بتعزيز الإدارة المستدامة للموارد، بما في ذلك الأراضي والمياه (المحيطات والبحار والمياه العذبة)، والطاقة والمواد والغابات والأغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للإدارة السليمة بيئياً والتقليل إلى أدنى حد من جميع أشكال النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك ملوثات الهواء وملوثات المناخ قصيرة الأجل وغازات الاحتباس الحراري والضوضاء، وذلك بطريقة تراعي الروابط بين الريف والحضر، والسلاسل الوظيفية للإمداد وإضفاء القيمة، من حيث أثرها البيئي واستدامتها، وكذلك الإدارة التي تسعى إلى الانتقال إلى اقتصاد دائري، مع العمل في الوقت نفسه على تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجددها وإصلاحها ومرونتها في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

٧٢ - ونحن ملتزمون بعمليات التخطيط الحضري والإقليمي الطويلة الأجل وممارسات التنمية المكانية التي تدمج التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد المائية، بالنظر إلى السلسلة الحضرية - الريفية، على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتتضمن مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين والمجتمعات المحلية.

٧٣ - ونلتزم بتشجيع الحفظ والاستخدام المستدام للمياه، عن طريق إصلاح الموارد المائية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية، مع التقليل من المياه المستعملة ومعالجتها، والتقليل من فقدان المياه، وزيادة تخزينها واستبقائها واستعادتها، مع أخذ دورة الماء في الاعتبار.

٧٤ - ونلتزم بتشجيع الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، والتقليل بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، عن طريق الحد منها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من مدافن القمامة، وتحويل النفايات إلى طاقة عندما لا يمكن إعادة تدويرها أو عندما يحقق هذا الخيار أفضل النتائج البيئية. ونلتزم كذلك بخفض التلوث البحري عن طريق تحسين إدارة النفايات ومياه الفضلات في المناطق الساحلية.

٧٥ - ونلتزم بتشجيع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، على تطوير مصادر الطاقة المستدامة والمتجددة والميسورة التكلفة، وإقامة المباني واستخدام أساليب البناء ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، وبتشجيع حفظ الطاقة والكفاءة في استخدامها، وهما عنصران أساسيان للتمكين من تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والكربون الأسود، وكفالة اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والمساعدة على إيجاد فرص العمل اللائق، وتحسين الصحة العامة، والتقليل من تكاليف إمدادات الطاقة.

٧٦ - ونلتزم بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتركيز على الكفاءة في استخدام الموارد لاستخراج المواد الخام ومواد البناء مثل الخرسانة والفلزات والأخشاب والمعادن والأراضي. ونلتزم بإنشاء مرافق مأمونة لاستعادة المواد وإعادة تدويرها، وبتشجيع إقامة المباني المستدامة والقادرة على التكيف، وإعطاء الأولوية لاستخدام المواد المحلية وغير السامة والمعاد تدويرها والدهانات والطلاءات الخالية من الرصاص المضاف.

٧٧ - ونلتزم بتعزيز قدرة المدن والمستوطنات البشرية على الصمود، بما في ذلك من خلال تطوير الهياكل الأساسية ذات الجودة والتخطيط المكاني، وذلك باعتماد وتنفيذ سياسات وخطط متكاملة ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية ونُهج قائمة على النظام الإيكولوجي تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومن خلال تعميم إجراءات خفض وإدارة مخاطر الكوارث، التي تتسم بالشمول وتستند إلى البيانات، على جميع المستويات للحد من أوجه الضعف والمخاطر، ولا سيما في المناطق المعرضة للخطر بالمستوطنات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك الأحياء الفقيرة، ولتمكين الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمؤسسات والدوائر من الاستعداد لآثار المخاطر والاستجابة لها والتكيف معها والتعافي السريع منها، بما في ذلك الصدمات أو الضغوط الكامنة. وسنعمل على تعزيز تطوير هياكل أساسية تتسم بالمرونة والكفاءة على صعيد الموارد وتحدُّ من المخاطر وآثار الكوارث، بما في ذلك إصلاح وتحسين الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير النظامية. وسنقوم أيضاً، بالتنسيق مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة، بالتشجيع على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وتحديث جميع المساكن المحفوفة بالمخاطر، بما في ذلك في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير النظامية، لجعلها قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث.

٧٨ - ونلتزم بدعم الانتقال من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة اعتماد نُهج أكثر استباقية، نهج تستند إلى المخاطر وتشمل جميع الأخطار وشرائح المجتمع كافة، مثل زيادة الوعي العام بالمخاطر وتشجيع الاستثمارات المتوقعة لمنع المخاطر وبناء القدرة على التكيف، وفي الوقت نفسه كفالة الاستجابة المحلية الفعالة والحسنة التوقيت لتلبية الاحتياجات الملحّة للسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري والنزاعات. وينبغي أن يشمل ذلك إدماج مبادئ ''إعادة البناء بشكل أفضل'' في عملية الإنعاش بعد الكوارث لكفالة إدراج القدرة على التكيف في عملية التخطيط المستقبلي والتدابير البيئية والمكانية، والدروس المستفادة من الكوارث السابقة فضلاً عن التوعية بالمخاطر الجديدة.

٧٩ - ونلتزم بتشجيع الإجراءات المتعلقة بالمناخ على كل من الصعيد الدولي والوطني ودون الوطني والمحلي، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وبدعم جهود المدن والمستوطنات البشرية، وسكانها وجميع أصحاب المصلحة المحليين بوصفهم جهات منفذة مهمة. ونلتزم كذلك بدعم بناء القدرة على التحمُّل والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من جميع القطاعات ذات الصلة. وينبغي أن تكون هذه التدابير متسقة مع أهداف اتفاق باريس المعتمدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود من أجل وقف ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

٨٠ - ونلتزم بدعم عملية تخطيط التكيف على المدى المتوسط إلى البعيد، ودعم إجراء تقييمات على مستوى المدن لتحديد قابليتها للتأثر بتغير المناخ والتضرر من آثاره، وإثراء خطط التكيف والسياسات والبرامج والإجراءات التي تكسب سكان المناطق الحضرية القدرة على الصمود، بوسائل منها استخدام التكيف القائم على النظام الإيكولوجي.

التنفيذ الفعال

٨١ - نحن ندرك أن إنجاز الالتزامات التحولية المحددة في الخطة الحضرية الجديدة سوف يتطلب أطراً سياساتية تمكينية على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، تُستكمل عن طريق التخطيط التشاركي وإدارة التنمية المكانية الحضرية، والوسائل الفعالة للتنفيذ، ويُعزز ذلك من خلال التعاون الدولي فضلاً عن الجهود المبذولة في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك تقاسم أفضل الممارسات والسياسات والبرامج فيما بين الحكومات على جميع المستويات.

٨٢ - وندعو المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، إلى تعزيز تنسيق استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية في المناطق الحضرية والريفية من أجل تطبيق نهج متكامل للتوسع الحضري المستدام، وتعميم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٨٣ - وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق في مجال التنمية الحضرية المستدامة، في إطار التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة، والتنفيذ والإبلاغ، وفق ما أكدت عليه الفقرة ٨٨ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٨٤ - ونحث بقوة الدول على الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومن شأنها أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية.

بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

٨٥ - إننا نقر المبادئ والاستراتيجيات الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتيسير حصول الجميع على الخدمات الأساسية، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في قراريه ٣/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧[١٥] و ٨/٢٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩[١٦].

٨٦ - وسنرسخ التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة ضمن إطار سياسات حضرية تشاركية شاملة وقابلة للتنفيذ، حسب الاقتضاء، من أجل تعميم تطوير الأراضي والتنمية الحضرية المستدامة كجزء من الاستراتيجيات والخطط الإنمائية المتكاملة التي تحظى بالدعم، حسب الاقتضاء، من جانب المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والأطر التنظيمية، مع كفالة أن تكون مرتبطة بشكل ملائم بآليات مالية تتسم بالشفافية والمساءلة.

٨٧ - وسنشجع المزيد من التنسيق والتعاون بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، بما في ذلك من خلال آليات تشاور متعددة المستويات ومن خلال التحديد الواضح للاختصاصات والأدوات والموارد ذات الصلة لكل مستوى من مستويات الحكومة.

٨٨ - وسنكفل الاتساق بين أهداف وتدابير السياسات القطاعية بما يشمل جملة أمور منها التنمية الريفية، واستغلال الأراضي، والأمن الغذائي والتغذية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتوفير الخدمات العامة، والمياه والصرف الصحي والصحة والبيئة والطاقة، والسكن وسياسات التنقل، على مختلف مستويات ونطاقات الإدارة السياسية، عبر الحدود الإدارية والنظر في المجالات الوظيفية الملائمة، من أجل تعزيز النُهُج المتكاملة للتوسع الحضري وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة في مجال التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي.

٨٩ - وسنتخذ تدابير لإنشاء أطر قانونية وسياساتية، استنادا إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز، من أجل تعزيز قدرة الحكومات على التنفيذ الفعال للسياسات الحضرية الوطنية، حسب الاقتضاء، ودعمها بوصفها جهات مقرِرة للسياسات ومتخذِة للقرارات، بما يضمن، حسب الاقتضاء، اللامركزية المالية والسياسية والإدارية التي تقوم على مبدأ تفريع السلطة.

٩٠ - وسندعم، تمشياً مع التشريعات الوطنية للبلدان، تعزيز قدرة الحكومات دون الوطنية والمحلية على تنفيذ الحوكمة المحلية والحضرية الفعالة والمتعددة المستويات، عبر الحدود الإدارية، واستناداً إلى الأراضي الوظيفية، بما يضمن مشاركة الحكومات دون الوطنية والمحلية في صنع القرار، مع العمل على تزويدها بالصلاحيات والموارد اللازمة لإدارة الشواغل البالغة الأهمية على كل من الصعيد الحضري والمتروبولي

(١٥) انظر: *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٨* (A/62/8)، المرفق الأول.

(١٦) المرجع نفسه، *الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٨* (A/64/8)، المرفق الأول.

والإقليمي. وسنعزز الحوكمة الحضرية الشاملة التي تشمل أطراً قانونية وآليات تمويل موثوقة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للديون، حسب الاقتضاء. وسنتخذ تدابير ترمي إلى تعزيز المشاركة الكاملة والفعَّالة للمرأة والحقوق المتساوية في جميع الميادين وفي القيادة على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في الحكومات المحلية.

٩١ - وسندعم الحكومات المحلية في تحديد هياكلها الإدارية والتنظيمية الخاصة بها، بما يتماشى مع التشريعات والسياسات الوطنية، حسب الاقتضاء، من أجل التكيف مع الاحتياجات المحلية. وسنشجع الأطر التنظيمية الملائمة ونقدم الدعم للحكومات المحلية بالشراكة مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تطوير وإدارة الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، وكفالة صون المصلحة العامة والتحديد الواضح للأهداف والمسؤوليات وآليات المساءلة.

٩٢ - وسنشجع اعتماد نُهُج تشاركية مراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية في جميع مراحل السياسات العامة وعمليات التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من التصور إلى عمليات التصميم والميزنة والتنفيذ والتقييم والاستعراض، المتجذرة في أشكال جديدة لشراكات مباشرة بين الحكومات على جميع المستويات والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال آليات ومنابر دائمة ذات قاعدة عريضة وموارد جيدة للتعاون والتشاور مفتوحة أمام الجميع، باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحلول البيانات الميسرة.

تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

٩٣ - نحن نعترف بمبادئ واستراتيجيات التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، التي وافق عليها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في قراره ٦/٢٥ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥[١٧].

٩٤ - وسننفذ تخطيطاً متكاملاً يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل والنتائج المرجوة الطويلة الأجل للاقتصاد التنافسي، وارتفاع مستوى نوعية الحياة والبيئة المستدامة. وسنسعى أيضاً إلى إضفاء طابع من المرونة على خططنا من أجل التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة على مر الزمن. وسننفذ ونقيِّم بشكل منهجي هذه الخطط، مع بذل الجهود للاستفادة من الابتكارات في مجال التكنولوجيا وتهيئة بيئة معيشية أفضل.

٩٥ - وسندعم تنفيذ سياسات عامة وخطط تنموية للأراضي تكون متكاملة ومتعددة المراكز ومتوازنة، مع تشجيع التعاون والدعم المتبادل بين المدن والمستوطنات البشرية المختلفة الأحجام، وتعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة والمتوسطة في تحسين نظم الأمن الغذائي والتغذية، وتيسير الحصول على سكن مستدام وميسور التكلفة وملائم ومرن وآمن، وهياكل أساسية وخدمات، وتيسير الروابط التجارية الفعَّالة عبر السلسلة الحضرية الريفية؛ وضمان ارتباط صغار المزارعين والصيادين بسلاسل القيمة والأسواق المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية. وسندعم أيضاً الزراعة والفلاحة في المناطق الحضرية، فضلاً عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المحلية المستدامة التي تتسم بالمسؤولية والتفاعلات

(١٧) المرجع نفسه، *الدورة السبعون، الملحق رقم ٨* (A/70/8)، المرفق.

الاجتماعية، عن طريق شبكات من الأسواق المحلية وشبكات تجارية مواتية ويسهل الوصول إليها بوصفها خياراً للمساهمة في الاستدامة والأمن الغذائي.

٩٦ - وسنشجع تنفيذ التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي المستدام، بما في ذلك الخطط المتعلقة بالمناطق حول المدن والمدن الكبرى، بهدف تشجيع التآزر والتفاعلات فيما بين المناطق الحضرية بجميع أحجامها والمناطق الحضرية والريفية المحيطة بها، بما في ذلك المناطق العابرة للحدود، وسندعم تطوير مشاريع الهياكل الأساسية المستدامة للأراضي بما يحفز الإنتاجية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز النمو العادل للمناطق عبر السلسلة الحضرية الريفية. وفي هذا الصدد، سنعزز الشراكات الحضرية الريفية وآليات التعاون بين البلديات القائمة على المناطق الوظيفية والمناطق الحضرية بوصفها أدوات فعَّالة لأداء المهام الإدارية الحضرية والبلدية، وتقديم الخدمات العامة وتعزيز التنمية المحلية والإقليمية على السواء.

٩٧ - وسنعزز الامتدادات الحضرية المخططة وإعادة توزيع الأراضي الحضرية لأغراض البناء، مع إعطاء الأولوية لتجديد وترميم وتحديث المناطق الحضرية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تحسين أحوال الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، وتوفير المباني العالية الجودة والأماكن العامة، وتعزيز النهج المتكاملة والتشاركية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة والسكان المعنيين، مع تجنب العزل المكاني والاجتماعي والاقتصادي وتجديد المناطق الحضرية، والحفاظ على التراث الثقافي ومنع واحتواء التمدد الحضري العشوائي.

٩٨ - وسنعزز التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي المتكامل، بما في ذلك الامتدادات الحضرية المخططة على أساس مبادئ الإنصاف والكفاءة والاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية، والترتيب، وتعددية المراكز، والكثافة والاتصال الملائمان، والاستخدام المتعدد للمساحات، فضلاً عن الأغراض الاجتماعية والاقتصادية المختلطة في المناطق السكنية، بغية منع التمدد الحضري العشوائي، والحد من التحديات والاحتياجات على صعيد التنقل وتكاليف تقديم الخدمات للفرد الواحد، والاستفادة من الكثافة واقتصادات الحجم والتجمع، حسب الاقتضاء.

٩٩ - وسندعم تنفيذ استراتيجيات التخطيط الحضري، حسب الاقتضاء، التي تيسر التمازج الاجتماعي من خلال توفير خيارات الإسكان الميسور التكلفة مع الحصول على الخدمات الأساسية ذات الجودة والفضاءات العامة للجميع، وتعزيز السلامة والأمن، مع دعم التفاعل الاجتماعي وبين الأجيال وتقدير التنوع. وسنتخذ خطوات ترمي إلى إدراج التدريب والدعم الملائمين للمهنيين القائمين على تقديم الخدمات وللمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من العنف الحضري.

١٠٠ - وسندعم توفير شبكات جيدة التصميم من الطرق والأماكن العامة الأخرى التي تتسم بالأمان وتكون ميسرة وخضراء ومريحة للإنسان وذات جودة ومتاحة للجميع وخالية من الجريمة والعنف، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وذلك على النطاق البشري، والتدابير التي تسمح بأفضل استخدام تجاري ممكن للأراضي على مستوى الشارع، وتعزيز الأسواق المحلية الرسمية وغير الرسمية والتجارة والمبادرات المجتمعية غير الربحية أيضاً، وجمع الناس في الأماكن العامة، وتعزيز رياضة المشي وركوب الدراجات الهوائية بهدف تحسين الصحة والرفاه.

١٠١ - وسنقوم بإدماج الحد من مخاطر الكوارث واعتبارات وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في عمليات التخطيط والتنمية الحضرية وعمليات تخطيط وتطوير الأراضي المراعية للاعتبارات

العمرية والجنسانية، بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتصاميم المساحات والمباني والإنشاءات المستندة إلى القدرة على الصمود والفعالة في مقاومة عوامل المناخ، والخدمات والهياكل الأساسية، والحلول القائمة على الطبيعة. وسنعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات، وبناء قدرات السلطات المحلية على وضع وتنفيذ خطط الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، مثل عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بمواقع المرافق العامة الحالية والمستقبلية، ووضع إجراءات ملائمة للطوارئ والإجلاء.

١٠٢ - وسنسعى إلى تحسين القدرة على التخطيط والتصميم الحضريين وتوفير التدريب للمخططين الحضريين على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي.

١٠٣ - وسندمج تدابير شاملة للسلامة الحضرية ومنع الجريمة والعنف، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. وستشرك هذه التدابير، عند الاقتضاء، المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة في وضع الاستراتيجيات والمبادرات الحضرية، بما في ذلك مراعاة الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، فضلاً عن الضعف والعوامل الثقافية في وضع سياسات عامة تتعلق بالأمن العام ومنع الجريمة والعنف، بما في ذلك عن طريق منع ومكافحة وصم جماعات معينة على أنها تشكل بطبيعتها المزيد من التهديدات الأمنية.

١٠٤ - وسنعمل على تعزيز الامتثال للمتطلبات القانونية من خلال أطر إدارة قوية وشاملة ومؤسسات مسؤولة تعالج مسائل تسجيل الأراضي والحوكمة، وتطبيق إدارة واستغلال شفافين ومستدامين للأراضي، وتسجيل الملكية ونظم مالية سليمة. وسندعم الحكومات المحلية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، من خلال طائفة من الآليات، عند تطوير واستخدام معلومات قوائم جرد الأراضي الأساسية، مثل الوثائق المساحية، والتقييم وخرائط المخاطر، وسجلات أسعار الأراضي والمساكن، بهدف توليد بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة - مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياق الوطني - اللازمة لتقييم التغيرات في قيم الأراضي، مع ضمان عدم استخدام هذه البيانات في سياسات تمييزية فيما يتعلق باستغلال الأراضي.

١٠٥ - وسنعزز الإعمال التدريجي للحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب. وسنعمل على وضع وتنفيذ سياسات إسكان على جميع المستويات، وإدماج التخطيط التشاركي، وتطبيق مبدأ التبعية، حسب الاقتضاء، من أجل ضمان الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية ودون الوطنية والمحلية وسياسات الأراضي وتوفير المساكن.

١٠٦ - وسنعمل على تعزيز سياسات الإسكان على أساس مبادئ الشمول الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة. وسندعم الاستخدام الفعَّال للموارد العامة من أجل إسكان ميسور التكلفة ومستدام، بما في ذلك الأراضي في مناطق المدن المركزية والموحدة مع هياكل أساسية ملائمة، ونشجع التنمية المختلطة الدخل لتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعيين.

١٠٧ - وسنشجع على وضع سياسات وأدوات وآليات ونماذج تمويل تعزز الوصول إلى طائفة واسعة من خيارات السكن المستدامة والميسورة الكلفة، بما في ذلك الإيجار وخيارات الحيازة الأخرى، فضلاً عن حلول تعاونية مثل المشاركة في السكن واتحادات الأراضي المجتمعية وغيرها من أشكال الحيازة الجماعية التي تعالج الاحتياجات المتغيرة للأشخاص والمجتمعات المحلية، من أجل تحسين توفير السكن (لا سيما

بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض) ومنع الفصل والإخلاء والتشريد التعسفيين، وإعادة تخصيص مساكن بطريقة ملائمة ولائقة. ويشمل ذلك تقديم الدعم لمخططات الإسكان الإضافي والبناء الذاتي، مع إيلاء اهتمام خاص لبرامج رفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية.

١٠٨ - وسندعم وضع سياسات الإسكان التي تعزز نُهج السكن المحلية المتكاملة من خلال معالجة الصلات القوية بين التعليم والعمل والسكن والصحة، ومنع الإقصاء والعزل. وعلاوةً على ذلك، فإننا نلتزم بمكافحة التشرد وكذلك بمكافحة ومنع تجريم المتشرد من خلال تكريس سياسات واستراتيجيات إدماج نشط موجهة، مثل البرامج المستدامة والشاملة التي تعطي الأولوية للإسكان.

١٠٩ - وسننظر في زيادة تخصيص موارد مالية وبشرية، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية ومنع تشكلها، قدر الإمكان، ضمن استراتيجيات تتجاوز التحسينات المادية والبيئية للتأكد من أن الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية مدرجة ضمن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمدن. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تشمل، حسب الاقتضاء، تيسير الحصول على السكن المستدام والمناسب والآمن والميسور التكلفة، والخدمات الأساسية والاجتماعية، والأماكن العامة الآمنة الشاملة الميسرة والخضراء وذات الجودة؛ كما ينبغي أن تعزز أمن الحيازة وتنظيمها، فضلاً عن تدابير لمنع نشوب النزاعات والوساطة.

١١٠ - وسندعم الجهود الرامية إلى تحديد وتعزيز نظم رصد شاملة وشفافة للحد من نسبة الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، مع مراعاة الخبرات المكتسبة من الجهود السابقة الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية.

١١١ - وسنشجع وضع لوائح ملائمة وقابلة للتنفيذ في قطاع الإسكان، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، قوانين بناء مرنة، ومعايير، وتراخيص تطوير، وقوانين ومراسيم لاستغلال الأراضي، ولوائح تخطيط، ومكافحة ومنع المضاربة والنزوح والتشرد وعمليات الإخلاء القسري التعسفية، وضمان الاستدامة والجودة ويسر التكلفة والصحة والسلامة والتزويد بالتسهيلات والكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، والقدرة على الصمود. وسنعزز أيضاً التحليل التفاضلي للعرض والطلب على الإسكان استناداً إلى بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومصنفة على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية المحددة.

١١٢ - وسنعمل على تعزيز تنفيذ برامج التنمية الحضرية المستدامة مع وضع الإسكان واحتياجات الإنسان في صميم الاستراتيجية، حيث تُعطى الأولوية لمخططات الإسكان الجيدة الموقع والجيدة التوزيع بهدف تفادي نشوء سكن جماعي طرفي منعزل بعيد عن النظم الحضرية، بصرف النظر عن الشريحة الاجتماعية والاقتصادية التي أنشئ من أجلها، وتوفير حلول للاحتياجات السكنية للفئات المنخفضة الدخل.

١١٣ - وسنتخذ تدابير لتحسين السلامة على الطرق وإدماجها في التنقل المستدام وتخطيط وتصميم الهياكل الأساسية للنقل. وإلى جانب مبادرات التوعية، سنعمل على تعزيز نهج النظام الآمن المطلوب بمقتضى عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات جميع النساء والفتيات، وكذلك الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الضعيفة. وسنعمل على اعتماد وتنفيذ وإنفاذ سياسات وتدابير ترمي إلى توفير حماية فعالة وتعزيز سلامة المشاة والتنقل

بالدراجات، بغية التوصل إلى نتائج صحية أوسع نطاقاً، ولا سيما الوقاية من الإصابات والأمراض غير المعدية، وسنعمل على وضع وتنفيذ تشريعات وسياسات شاملة بشأن سلامة الدراجات النارية، بالنظر إلى النسبة العالية والمتزايدة وغير المتناسبة من الوفيات والإصابات الناتجة عن الدراجات النارية على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. وسنعمل على جعل الرحلة إلى المدرسة آمنة وصحية لكل طفل على سبيل الأولوية.

١١٤ - وسنعمل على تعزيز حصول الجميع على نظم تنقل حضري ونظم نقل بري وبحري آمنة ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية وميسورة الكلفة ويسهل الحصول عليها ومستدامة، مما يسمح بالمشاركة المجدية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المدن والمستوطنات البشرية، من خلال دمج خطط النقل والتنقل في الخطط الشاملة للمناطق الحضرية والأراضي وتعزيز طائفة واسعة من خيارات التنقل والنقل، ولا سيما عن طريق دعم:

(أ) زيادة كبيرة في هياكل النقل العام الأساسية التي يسهل الوصول إليها والآمنة والفعالة والميسورة التكلفة والمستدامة، فضلاً عن الخيارات التي لا تنطوي على استخدام السيارات مثل المشي وركوب الدراجات الهوائية، وإعطائها أولوية على النقل الخاص باستخدام السيارات؛

(ب) ''التنمية الموجهة نحو العبور'' التي تتسم بالإنصاف وتقلل إلى أدنى حد ممكن من التشريد، ولا سيما تشريد الفقراء، وتتميز بالإسكان الميسور التكلفة والدخل المختلط ومزيج من الوظائف والخدمات؛

(ج) تخطيط أفضل ومنسق للنقل واستغلال الأراضي، وهو ما يؤدي إلى تخفيض احتياجات السفر والنقل وتعزيز الترابط بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، بما في ذلك الطرق المائية، والتخطيط للنقل والتنقل، ولا سيما فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية والمدن الساحلية؛

(د) تخطيط الشحن الحضري ومفاهيم اللوجستيات التي تمكِّن من الحصول على المنتجات والخدمات بطريقة تتسم بالكفاءة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها على البيئة وعلى قابلية المدينة للعيش، وتعظيم مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

١١٥ - وسنتخذ تدابير لتطوير آليات وأطر مشتركة على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي من أجل تقييم الفوائد الأوسع نطاقاً لنظم النقل الحضرية والمتروبولية، بما في ذلك الآثار على البيئة والاقتصاد والتماسك الاجتماعي، ونوعية الحياة، والتزويد بالتسهيلات، والسلامة على الطرق، والصحة العامة، والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، من بين جملة أمور أخرى.

١١٦ - وسندعم وضع هذه الآليات والأطر، استناداً إلى سياسات النقل والتنقل الحضريين الوطنية المستدامة، من أجل كفالة عملية شراء مستدامة ومفتوحة وشفافة وتنظيم خدمات النقل والتنقل في المناطق الحضرية والمتروبولية، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة التي تمكن من تقاسم خدمات التنقل. وسندعم تطوير علاقات واضحة وشفافة وخاضعة للمساءلة وتعاقدية بين الحكومات المحلية ومقدمي خدمات النقل والتنقل، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة البيانات، الأمر الذي يزيد من حماية المصلحة العامة والخصوصية الفردية ويحدد الالتزامات المتبادلة.

١١٧ - وسندعم تحسين التنسيق بين إدارات النقل والتخطيط الحضري وتخطيط الأراضي في ظل تفاهم متبادل لأطر التخطيط والسياسات العامة، على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، بوسائل منها خطط النقل والتنقل المستدامة في المناطق الحضرية والمتروبولية. وسندعم مسعى الحكومات دون الوطنية والمحلية إلى اكتساب المعارف والقدرات اللازمة لتنفيذ هذه الخطط وإنجازها على أرض الواقع.

١١٨ - وسنشجع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية على وضع وتوسيع نطاق أدوات التمويل، وتمكينها من تحسين نظم وهياكل النقل والتنقل الأساسية فيها، مثل نظم النقل الجماعي السريع، ونظم النقل المتكاملة، وشبكات السكك الحديدية وشبكات النقل الجوي وهياكل أساسية كافية وآمنة وملائمة للمشاة ومستخدمي الدراجات الهوائية والابتكارات القائمة على التكنولوجيا في نظم النقل والمرور العابر من أجل الحد من الاكتظاظ والتلوث مع تعزيز الكفاءة والقدرة على الاتصال وتيسير الوصول والصحة ونوعية الحياة.

١١٩ - وسنشجع على توفير استثمارات كافية في هياكل أساسية مستدامة وميسرة ووقائية ونظم تقديم الخدمات في مجال المياه والإصحاح البيئي والنظافة الصحية وشبكات الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والصرف بالمناطق الحضرية، وخفض تلوث الهواء وإدارة مياه العواصف، من أجل تعزيز السلامة في حالات الكوارث المتصلة بالمياه، وتحسين الصحة، وضمان الوصول الشامل والمنصف لمياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة للجميع، وكذلك تيسير الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة والمنصفة للجميع، وإنهاء التغوط في الخلاء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وسلامة النساء والفتيات والفئات الضعيفة. وسنسعى إلى ضمان قدرة هذه الهياكل الأساسية على الصمود في وجه عوامل المناخ، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من خطط تنمية الأراضي والتنمية الحضرية المتكاملة، بما في ذلك السكن والتنقل، من بين أمور أخرى، وكفالة تنفيذها بطريقة تشاركية مع النظر في اعتماد حلول ابتكارية ناجعة من حيث استخدام الموارد ويسهل الوصول إليها ومحددة السياق ومراعية للاعتبارات الثقافية.

١٢٠ - وسنعمل على تزويد مرافق المياه والصرف الصحي العامة بالقدرة على تنفيذ نظم إدارة مياه مستدامة، بما في ذلك الصيانة المستدامة لخدمات الهياكل الأساسية الحضرية، من خلال تنمية القدرات، بهدف القضاء تدريجياً على أوجه عدم المساواة وإتاحة مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة والمنصفة للجميع بصورة شاملة ومنصفة.

١٢١ - وسنعمل على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة من خلال تعزيز كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة المستدامة ودعم الجهود دون الوطنية والمحلية لتطبيقها في المباني العامة والهياكل الأساسية والمرافق، وكذلك في الاستفادة من السيطرة المباشرة للحكومات دون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، على الهياكل الأساسية المحلية والمدونات، لتشجيع الاستيعاب في قطاعات الاستخدام النهائي، مثل المباني السكنية والتجارية والصناعية، والصناعة، والنقل، والنفايات، والصرف الصحي. ونحن نشجع أيضاً اعتماد مدونات ومعايير أداء المباني، وأهداف الحافظة المتجددة، ووسم كفاءة الطاقة، وتحديث المباني القائمة، وسياسات المشتريات العامة في مجال الطاقة، من بين طرائق أخرى، حسب الاقتضاء، لتحقيق أهداف كفاءة الطاقة. وسنعطي الأولوية أيضاً لنظم الطاقة المحلية

ذات الشبكة الذكية وخطط الطاقة المجتمعية لتحسين أوجه التآزر بين الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة.

١٢٢ - وسندعم اللامركزية في اتخاذ القرارات بشأن التخلص من النفايات من أجل تعزيز حصول الجميع على نظم الإدارة المستدامة للنفايات. وسندعم تعزيز خطط المسؤولية الممتدة للمنتج التي تشمل مولدي ومنتجي النفايات في تمويل نظم إدارة النفايات الحضرية، وتقلل من الأخطار والآثار الاجتماعية والاقتصادية لمسارات النفايات، وتزيد معدلات إعادة التدوير من خلال تحسين تصميم المنتجات.

١٢٣ - وسنعزز التكامل بين الأمن الغذائي والاحتياجات الغذائية لسكان المناطق الحضرية، لا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية. وسنعمل على تعزيز تنسيق الأمن الغذائي المستدام والسياسات الزراعية في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية من أجل تيسير إنتاج وتخزين ونقل وتسويق الأغذية إلى المستهلكين بطرق مناسبة وميسورة التكلفة بهدف الحد من فاقد الأغذية ومنع تكون النفايات الغذائية وإعادة استخدامها. وسنواصل تعزيز التنسيق بين سياسات الأغذية وسياسات الطاقة، والمياه والصحة والنقل والنفايات، والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والحد من استخدام المواد الكيميائية الخطرة، وتنفيذ السياسات الأخرى في المناطق الحضرية بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والتقليل إلى أدنى حد ممكن من النفايات.

١٢٤ - وسندرج الثقافة باعتبارها عنصراً ذا أولوية في الخطط والاستراتيجيات الحضرية عند اعتماد أدوات التخطيط، بما في ذلك الخطط الرئيسية، والمبادئ التوجيهية لتحديد المناطق، وقوانين البناء، وسياسات إدارة المناطق الساحلية والسياسات الإنمائية الاستراتيجية التي تحمي مجموعة متنوعة من التراث الثقافي المادي وغير المادي والمناظر الطبيعية، وتحميها أيضاً من الآثار المدمرة المحتملة للتنمية الحضرية.

١٢٥ - وسندعم الاستفادة من التراث الثقافي من أجل التنمية الحضرية المستدامة ونعترف بدورها في حفز المشاركة والمسؤولية. وسنعمل على تعزيز الاستخدام المستدام والمبتكر للمعالم والمواقع المعمارية بقصد توليد القيمة، من خلال استعادة الاحترام والتكيف. وسنشرك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تعزيز ونشر المعرفة والتراث الثقافي المادي وغير المادي وحماية أشكال التعبير التقليدية واللغات، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات والتقنيات الجديدة.

وسائل التنفيذ

١٢٦ - نحن ندرك أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب بيئة مواتية وطائفة واسعة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك الحصول على العلوم والتكنولوجيا والابتكارات وتعزيز تقاسم المعارف وفق شروط متفق عليها، وكذلك تطوير القدرات وتعبئة الموارد المالية، مع مراعاة التزام البلدان المتقدمة النمو والنامية، والاستفادة من جميع المصادر التقليدية والمبتكرة المتاحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، فضلاً عن تعزيز التعاون والشراكات الدولية فيما بين الحكومات على جميع المستويات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، وذلك استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان والتضامن، ولا سيما مع أكثر الفئات فقراً وضعفاً.

١٢٧ - ونؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٢٨ - وسنشجع موئل الأمم المتحدة، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على وضع توجيهات مستندة إلى الأدلة وعملية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والبُعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، وكذلك من خلال تعبئة الخبراء. وسنستند إلى نتائج مؤتمر الموئل الثالث والدروس المستفادة من العملية التحضيرية، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية والمواضيعية. ونشير، في هذا السياق، إلى المساهمات القيمة، من بين جملة أمور، التي قدمتها الحملة الحضرية العالمية، والجمعية العامة لشركاء الموئل الثالث، والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي.

١٢٩ - ونحث موئل الأمم المتحدة على مواصلة عمله في تطوير معارفه المعيارية وتوفير تنمية القدرات والأدوات للحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية في تصميم وتخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة.

١٣٠ - ونُسلِّم بأن التنمية الحضرية المستدامة، المسترشدة بالسياسات والاستراتيجيات الحضرية السائدة، حسب الاقتضاء، يمكن أن تستفيد من أطر التمويل المتكاملة التي تدعمها بيئة مواتية على جميع المستويات. ونقر بأهمية ضمان أن تكون جميع وسائل التنفيذ المالية راسخة بقوة في أطر سياساتية متسقة وعمليات لامركزية مالية، حيثما كانت متاحة، مع تطوير قدرات ملائمة على جميع المستويات.

١٣١ - ونؤيد النهج المراعية للسياق لتمويل التوسع الحضري وتعزيز قدرات الإدارة المالية على جميع المستويات الحكومية من خلال اعتماد الصكوك والآليات المحددة اللازمة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، مع التسليم بأن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

١٣٢ - وسنحشد الموارد المحلية والإيرادات المحققة من خلال استغلال فوائد التوسع الحضري، إلى جانب التأثيرات المحفِّزة وأقصى تأثير للاستثمارات العامة والخاصة، من أجل تحسين الأوضاع المالية للتنمية الحضرية وتيسير الوصول المفتوح إلى مصادر إضافية، مع التسليم بأن السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها على نحو فعال، فيما يخص كافة البلدان، استناداً إلى مبدأ الملكية الوطنية، هي محور مساعينا المشتركة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

١٣٣ - ونهيب بالمؤسسات التجارية تطبيق الإبداع والابتكار لتذليل تحديات التنمية المستدامة في المناطق الحضرية، مع الاعتراف بأن النشاط التجاري الخاص والاستثمار والابتكار هي قوى محركة رئيسية للإنتاجية، والنمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، وأن الاستثمارات الخاصة، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب نظام مالي دولي مستقر، تشكل عناصر أساسية في الجهود الإنمائية.

١٣٤ - وسندعم السياسات والقدرات المناسبة التي تمكّن الحكومات دون الوطنية والمحلية من تسجيل وتوسيع قاعدة الإيرادات المحتملة، على سبيل المثال، من خلال الوثائق المساحية المتعددة الأغراض، والضرائب المحلية والرسوم ورسوم الخدمات، تمشياً مع السياسات الوطنية، مع التأكد من عدم حدوث تأثير غير متناسب على النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأسر المعيشية الفقيرة.

١٣٥ - وسنعزز النظم السليمة والشفافة للتحويلات المالية من الحكومات الوطنية إلى الحكومات دون الوطنية والمحلية استناداً إلى احتياجاتها وأولوياتها ومهامها وولاياتها وحوافزها القائمة على الأداء، حسب الاقتضاء، من أجل تزويدها بالموارد الكافية الحسنة التوقيت التي يمكن التنبؤ بها، وتعزيز قدرتها على زيادة الإيرادات وإدارة النفقات.

١٣٦ - وسندعم تطوير نماذج رأسية وأفقية لتوزيع الموارد المالية بهدف تقليل أوجه عدم المساواة بين المناطق دون الوطنية، وفي المراكز الحضرية، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، فضلاً عن تعزيز تطوير الأراضي بشكل متكامل ومتوازن. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تعزيز شفافية البيانات المتعلقة بالإنفاق وتخصيص الموارد كأداة لتقييم التقدم المحرز نحو المساواة والتكامل المكاني.

١٣٧ - وسنعمل على تعزيز أفضل الممارسات من أجل جمع وتقاسم الزيادة في قيمة الأراضي والممتلكات المتأتية نتيجة عمليات التنمية الحضرية، ومشاريع الهياكل الأساسية والاستثمارات العامة. ومن الممكن القيام، حسب الاقتضاء، بتطبيق تدابير من قبيل السياسات المالية المتصلة بالمكاسب لمنع الاستيلاء على الأراضي من جانب القطاع الخاص فقط، فضلاً عن منع المضاربة في الأراضي والعقارات. وسنعزز العلاقة بين النظم المالية والتخطيط الحضري، فضلاً عن أدوات الإدارة الحضرية، بما في ذلك أنظمة سوق الأراضي. وسنعمل على ضمان ألا تؤدي الجهود الرامية إلى توليد نظام مالي قائم على الأراضي إلى استخدام غير مستدام للأراضي واستهلاك غير مستدام.

١٣٨ - وسندعم الحكومات دون الوطنية والمحلية في جهودها الرامية إلى تنفيذ أدوات لمراقبة الإنفاق تتسم بالشفافية والمساءلة من أجل تقييم ضرورة وأثر الاستثمارات المحلية والمشاريع، استناداً إلى الرقابة التشريعية والمشاركة العامة، حسب الاقتضاء، دعماً لعمليات المناقصة المفتوحة والعادلة وآليات الشراء والتنفيذ الموثوقة للميزانية، فضلاً عن التدابير الوقائية لمكافحة الفساد من أجل تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة الفعالة، وتيسير الوصول إلى الأراضي والممتلكات العامة، تمشياً مع السياسات الوطنية.

١٣٩ - وسندعم إنشاء أطر قانونية وتنظيمية قوية للاقتراض المستدام على الصعيد الوطني والبلدي تستند إلى الإدارة المستدامة للديون، وتدعمها إيرادات كافية وقدرات، عن طريق الجدارة الائتمانية المحلية فضلاً عن أسواق الدين البلدية المستدامة الموسعة عند الاقتضاء. وسننظر في استحداث جهات وسيطة مالية ملائمة للتمويل الحضري، مثل صناديق التنمية الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية أو المصارف الإنمائية، بما في ذلك آليات التمويل المشترك، التي يمكن أن تحفز التمويل العام والخاص والتمويل الوطني والدولي. وسنعمل على تعزيز آليات التخفيف من حدة المخاطر مثل وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، مع إدارة مخاطر العملة، من أجل خفض تكلفة رأس المال وتشجيع القطاع الخاص والأسر المعيشية على المشاركة في التنمية الحضرية المستدامة وجهود بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك تيسير الوصول إلى آليات نقل المخاطر.

١٤٠ - وسندعم تطوير منتجات تمويل الإسكان الملائمة والميسورة التكلفة ونشجع مشاركة مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية الإنمائية، ووكالات التعاون والجهات المقرضة في القطاع الخاص والمستثمرة فيه، والتعاونيات، والجهات المقرضة للأموال ومصارف التمويل البالغ الصغر، على الاستثمار في السكن الميسور التكلفة والمتدرج بجميع أشكاله.

١٤١ - وسننظر أيضاً في إنشاء هياكل أساسية للنقل الحضري والإقليمي وصناديق خدمات على الصعيد الوطني، استناداً إلى مجموعة متنوعة من مصادر التمويل التي تتراوح بين المنح العامة والمساهمات المقدمة من كيانات عامة أخرى ومن القطاع الخاص، مع ضمان التنسيق بين الجهات الفاعلة والتدخلات وكذلك المساءلة.

١٤٢ - وندعو المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمؤسسات المالية الإنمائية، ووكالات التعاون، إلى تقديم الدعم المالي، بما في ذلك من خلال آليات مالية مبتكرة، إلى البرامج والمشاريع من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما في البلدان النامية.

١٤٣ - ونؤيد إتاحة الفرصة للاستفادة من الصناديق المتعددة الأطراف المختلفة، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف وصناديق الاستثمار في مجال المناخ، من بين أمور أخرى، لتأمين الموارد اللازمة للخطط والسياسات والبرامج وإجراءات الحكومات دون الوطنية والمحلية، الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، في إطار الإجراءات المتفق عليها. وسنتعاون مع المؤسسات المالية المحلية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء، لوضع حلول للهياكل الأساسية للتمويل المتعلق بالمناخ وإيجاد آليات مناسبة لتحديد الأدوات المالية الحفَّازة، بما يتسق مع أي إطار وطني ينفَّذ لضمان القدرة المالية والقدرة على تحمل الديون على جميع المستويات الحكومية.

١٤٤ - وسنستكشف ونطور حلولاً ممكنةً للمخاطر المناخية ومخاطر الكوارث في المدن والمستوطنات البشرية، بما في ذلك من خلال التعاون مع مؤسسات التأمين وإعادة التأمين والجهات الأخرى الفاعلة ذات الصلة، فيما يتعلق بالاستثمارات في الهياكل الأساسية الحضرية والمتروبولية والمباني والأصول الحضرية الأخرى، وفيما يخص السكان المحليين لتأمين حصولهم على المأوى وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية.

١٤٥ - ونؤيد استخدام التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية في جملة أمور، لتحفيز حشد موارد إضافية من جميع المصادر المتاحة، العامة منها والخاصة، من أجل تطوير الأراضي وتحقيق التنمية الحضرية على نحو مستدام. ويمكن أن يشمل ذلك التخفيف من المخاطر للمستثمرين المحتملين، اعترافاً بأن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً مهماً في تكملة جهود البلدان من أجل التعبئة المحلية للموارد العامة، ولا سيما في البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً ذات الموارد المحلية المحدودة.

١٤٦ - وسنوسع فرص التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الإقليمي والدولي، وكذلك التعاون على المستويين دون الوطني واللامركزي والتعاون بين المدن، حسب الاقتضاء، بهدف المساهمة في التنمية الحضرية المستدامة، وتطوير القدرات وتعزيز تبادل الحلول الحضرية والتعلم المتبادل على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

١٤٧ - وسنعزز تطوير القدرات بوصفه نهجاً متعدد الجوانب يعالج قدرة أصحاب مصلحة متعددين ومؤسسات عديدة على جميع مستويات الحكم، ويجمع قدرات الأفراد والقدرات المؤسسية والمجتمعية من أجل صياغة وتنفيذ وتعزيز وإدارة ورصد وتقييم سياسات عامة من أجل التنمية الحضرية المستدامة.

١٤٨ - وسنشجع على تعزيز قدرات الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، بما في ذلك رابطات الحكومات المحلية، حسب الاقتضاء، من أجل العمل مع النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، وكذلك مع

المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، في تشكيل عمليات الحوكمة المؤسسية والتنظيمية، مما يمكِّن هذه الفئات من المشاركة الفعالة في صنع القرار بشأن التنمية الحضرية وتطوير الأراضي.

١٤٩ - وسندعم الرابطات الحكومية المحلية بوصفها جهات معززة وموفرة لتطوير القدرات، مع الاعتراف بمشاركتها في المشاورات الوطنية بشأن السياسات الحضرية والأولويات الإنمائية، وبتعاونها مع الحكومات دون الوطنية والمحلية، جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمهنيين والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وشبكاتها القائمة، من أجل إنجاز برامج تنمية القدرات، وتعزيزهما، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يكون ذلك عن طريق التعلُّم من الأقران، والشراكات والإجراءات التعاونية ذات الصلة بالموضوع مثل التعاون فيما بين البلديات، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، بما في ذلك إنشاء شبكات الممارسين والممارسات التي تربط بين العلوم والسياسات.

١٥٠ - ونشدد على ضرورة تعزيز التعاون وتبادل المعارف المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة، في انسجام تام وتنسيق وتآزر مع عمليات آلية تيسير التكنولوجيا التي أنشئت بموجب خطة عمل أديس أبابا وانطلقت في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٥١ - وسنعمل على تعزيز برامج تنمية القدرات لمساعدة الحكومات دون الوطنية والمحلية مع التخطيط المالي والإدارة المالية التي تقوم على التنسيق المؤسسي على جميع المستويات، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات البيئية وتدابير مكافحة الفساد، وتطبيق الرقابة الشفافة والمستقلة، والمحاسبة، والمشتريات، والإبلاغ، ومراجعة الحسابات وعمليات الرصد، من بين أمور أخرى، واستعراض الأداء والامتثال على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مع إيلاء اهتمام خاص للميزنة المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية وتحسين ورقمنة العمليات المحاسبية والسجلات، من أجل تعزيز النهج القائمة على النتائج وبناء قدرات إدارية وتقنية على المدى المتوسط إلى البعيد.

١٥٢ - وسنعمل على تعزيز برامج تنمية القدرات فيما يخص استخدام الإيرادات البرية القانونية وأدوات التمويل، وكذلك فيما يخص أداء سوق العقارات لمقرري السياسات والموظفين العامين المحليين، مع التركيز على الأسس القانونية والاقتصادية للحفاظ على القيمة، بما في ذلك التقدير الكمي واستخلاص وتوزيع علاوات قيمة الأراضي.

١٥٣ - وسنعزز الاستخدام المنهجي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات التنمية الحضرية، حسب الاقتضاء، مع وضع سياسات واضحة وشفافة، وأطر وإجراءات مالية وإدارية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية للتخطيط للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

١٥٤ - ونعترف بالإسهام الكبير للمبادرات التعاونية الطوعية والشراكات والتحالفات التي تخطط لمباشرة وتعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع تسليط الضوء على أفضل الممارسات والحلول المبتكرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز شبكات الإنتاج المشترك بين الكيانات دون الوطنية والحكومات المحلية والجهات المعنية الأخرى.

١٥٥ - وسنعزز مبادرات تنمية القدرات من أجل تفعيل وتعزيز مهارات وقدرات النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلاً

عن الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بهدف تشكيل عمليات الحوكمة والمشاركة في الحوار، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، بهدف ضمان مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الحضرية وتطوير الأراضي.

١٥٦ - وسنعمل على تعزيز وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن أدوات الإدارة الرقمية المتمحورة حول المواطن، مع الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك برامج تنمية القدرات، من أجل جعل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في متناول الجمهور، بمن فيهم النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن والأشخاص الذين يعيشون في حالة ضعف، لتمكينهم من تطوير وممارسة المسؤولية المدنية، وتوسيع نطاق المشاركة وتعزيز الحكم المسؤول، فضلاً عن زيادة الكفاءة. وسيجري التشجيع على استخدام المنصات والأدوات الرقمية، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية المكانية، بهدف تحسين التخطيط والتصميم الحضري وتخطيط وتصميم الأراضي المتكامل على المدى البعيد، وإدارة الأراضي، وتيسير الحصول على الخدمات الحضرية والمتروبولية.

١٥٧ - وسندعم العلوم والبحوث والابتكارات، بما في ذلك التركيز على الابتكارات الاجتماعية والتكنولوجية والرقمية والابتكارات القائمة على الطبيعة، والصلات البينية المتينة للعلوم والسياسات في مجال التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي ووضع السياسات والآليات المؤسسية من أجل تقاسم وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات، بما في ذلك جمع وتحليل وتوحيد وتعميم بيانات موثوقة حسنة التوقيت وعالية الجودة مجموعة من المجتمع المحلي وقائمة على الجغرافيا ومصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة حسب السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

١٥٨ - وسنعزز البيانات والقدرات الإحصائية على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة، وتنوير عملية صنع القرار والاستعراضات المناسبة. ويجب أن تستند إجراءات جمع البيانات من أجل تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة بشكل أساسي إلى مصادر البيانات الوطنية الرسمية ودون الوطنية والمحلية والمصادر الأخرى حسب الاقتضاء، وأن تكون مفتوحة وشفافة ومتسقة بهدف احترام حقوق الخصوصية وجميع الالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان. ومن شأن التقدم المحرز صوب تعريف عالمي قائم على الشعوب للمدن والمستوطنات البشرية أن يدعم هذا العمل.

١٥٩ - وسندعم دور الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وقدراتها المعززة في مجال جمع البيانات، ورسم الخرائط، والتحليل والنشر، ودورها في تعزيز الحوكمة القائمة على الأدلة، بالاستفادة من قاعدة معارف مشتركة تستخدم بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد العالمي فضلاً عن بيانات مولدة محلياً، بما في ذلك من خلال التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وسجلات السكان، وعمليات الرصد المجتمعي والمصادر الأخرى ذات الصلة، وتكون هذه البيانات مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة حسب السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

١٦٠ - وسنعمل على تشجيع إنشاء وتعزيز وتحسين منابر بيانات تشاركية مفتوحة وسهلة الاستخدام من خلال استخدام أدوات تكنولوجية واجتماعية متاحة لنقل وتقاسم المعارف فيما بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والأشخاص، بهدف زيادة فعالية التخطيط والإدارة الحضريين والكفاءة والشفافية من خلال الحوكمة الإلكترونية والنهج المعززة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

المتابعة والاستعراض

١٦١ - سنجري متابعة دورية واستعراضاً دورياً للخطة الحضرية الجديدة، مع ضمان الاتساق على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، من أجل تتبع التقدم المحرز وتقييم الأثر وضمان التنفيذ الفعال والحسن التوقيت للخطة، والاضطلاع بالمسؤوليات تجاه مواطنينا، والشفافية، وذلك بطريقة شاملة.

١٦٢ - ونحن نشجع المتابعة والاستعراض الطوعيين القطريين المفتوحين الشاملين المتعددي المستويات التشاركيين الشفافَين للخطة الحضرية الجديدة. وينبغي لهذه العملية أن تأخذ في الاعتبار المساهمات المقدمة من الحكومات على المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي، وأن تُستكمَل بمساهمات من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية ذات الصلة، وينبغي أن تكون عملية مستمرة تهدف إلى إنشاء وتعزيز الشراكات بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وتعزيز تبادل الحلول الحضرية والتعلم المتبادل.

١٦٣ - ونسلِّم بأهمية الحكومات المحلية بوصفها شريكاً نشطاً في متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات، ونشجعها على أن تضع، بالاشتراك مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء، آليات متابعة واستعراض قابلة للتنفيذ على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال الرابطات ذات الصلة والمنابر المناسبة. وسننظر، حسب الاقتضاء، في تعزيز قدرتها على الإسهام في هذا الصدد.

١٦٤ - ونشدد على أن متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة يجب أن يكون لهما روابط فعالة مع متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل كفالة التنسيق والاتساق في تنفيذ الخطتين.

١٦٥ - ونؤكد من جديد على دور موئل الأمم المتحدة وخبرته، في نطاق ولايته، بوصفه مركز تنسيق للتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، مع التسليم بالصلات القائمة بين التوسع الحضري المستدام، في جملة أمور، والتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

١٦٦ - وندعو الجمعية العامة إلى أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، مع الاستعانة بإسهامات طوعية من البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مرة كل أربع سنوات، على أن يقدم التقرير الأول خلال دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين.

١٦٧ - وسيقدم هذا التقرير تحليلا نوعيا وكميا للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والغايات والأهداف المتفق عليها دوليا ذات الصلة بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية. وسيستند التحليل إلى الأنشطة التي تضطلع بها الحكوماتُ الوطنية ودون الوطنية والمحلية، وموئل الأمم المتحدة، والكيانات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المعنيون بما يدعم تنفيذ

الخطة الحضرية الجديدة وتقارير مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة. وينبغي للتقرير أن يدرج، قدر الإمكان، المدخلات المقدمة من المنظمات والعمليات المتعددة الأطراف عند الاقتضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وينبغي أن يستفيد من المنابر والعمليات القائمة مثل المنتدى الحضري العالمي الذي عقده موئل الأمم المتحدة. وينبغي للتقرير أن يتجنب الازدواجية وأن يستجيب للظروف المحلية ودون الوطنية والوطنية والتشريعات والقدرات والاحتياجات والأولويات.

١٦٨ - وسيتولى موئل الأمم المتحدة تنسيق إعداد هذا التقرير، بالتعاون الوثيق مع الكيانات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مع ضمان شمولية عملية التنسيق وإجرائها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيقدم التقرير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي[١٨]. وسيدعم التقرير أيضاً عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد برعاية الجمعية العامة، بهدف كفالة الاتساق والتنسيق والروابط التعاونية مع متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٦٩ - وسنواصل تعزيز تعبئة جهود التعبئة عن طريق الشراكات والدعوة وأنشطة التوعية المتعلقة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة باستخدام المبادرات القائمة من قبيل اليوم العالمي للموئل واليوم العالمي للمدن، وسننظر في إنشاء مبادرات جديدة لتعبئة وتوليد الدعم من المجتمع المدني والمواطنين والجهات المعنية الأخرى. ونلاحظ أهمية الاستمرار في المشاركة في متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة مع رابطات الحكومات المحلية ودون الوطنية الممثلة في الجمعية العالمية للحكومات المحلية والإقليمية.

١٧٠ - ونؤكد من جديد قرارات الجمعية العامة ١٧٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٦/٦٧ و ٢٣٩/٦٨ و ٢٢٦/٦٩، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، بما فيها القراران ١٠٩/٣١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. ونكرر تأكيد أهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي.

١٧١ - ونؤكد على أهمية موئل الأمم المتحدة، نظراً للدور المنوط به ضمن منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق بشأن التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

١٧٢ - وفي ضوء الخطة الحضرية الجديدة، وبهدف تعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة، نطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة أثناء دورتها الحادية والسبعين تقييما مستقلا قائما على الأدلة لموئل الأمم المتحدة. وسيتمخض التقييم عن تقرير يتضمن توصيات من أجل تعزيز فعالية وكفاءة ومساءلة ورقابة موئل الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد ينبغي أن يحلل ما يلي:

(أ) الولاية المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة؛

(١٨) الغرض من التقرير أن يحل محل تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل. والغرض أن يكون أيضا جزءاً من تقرير الأمين العام المطلوب بمقتضى قرار الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال ذي الصلة، وليس نصاً إضافياً للتقرير.

(ب) هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة، من أجل مزيد من الفعالية والمساءلة والشفافية في صنع القرار، مع النظر في بدائل بما في ذلك إضفاء طابع العالمية على عضوية مجلس إدارته؛

(ج) عمل موئل الأمم المتحدة مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية ومع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الاستفادة من الإمكانات الكاملة للشراكات؛

(د) القدرة المالية لموئل الأمم المتحدة.

١٧٣ - ونقرر عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة مدته يومان، يدعو لعقده رئيس الجمعية العامة أثناء الدورة الحادية والسبعين، لمناقشة التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة وتحديد موقع موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد. وسيناقش الاجتماع، في جملة أمور، أفضل الممارسات والتجارب الناجحة والتدابير الواردة في التقرير. وسيشكّل موجز الاجتماع الصادر عن الرئيس مدخلات للجنة الثانية خلال الدورة الثانية والسبعين تسعفها للنظر في الإجراءات التي يتعين اتخاذها في ضوء التوصيات الواردة في التقييم المستقل، في قرارها السنوي في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

١٧٤ - ونشجع الجمعية العامة على النظر في عقد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الرابع) في عام ٢٠٣٦ في إطار الالتزام السياسي المتجدد بتقييم وتعزيز التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

١٧٥ - ونطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في إطار تقريره الذي يصدر كل أربع السنوات والذي سيقدم في عام ٢٠٢٦ عملاً بالفقرة ١٦٦ أعلاه، بتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة منذ اعتمادها وتحديد الخطوات الإضافية للتغلب عليها.

القرار ٢*

الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إكوادور

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)،

وقد اجتمع في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بدعوة من حكومة إكوادور،

١ - ***يعرب عن خالص تقديره*** لفخامة الرئيس الدستوري رافاييل كورّيا، رئيس جمهورية إكوادور، على مساهمته الممتازة، كرئيس لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، في النتائج الناجحة التي حققها المؤتمر؛

٢ - ***يعرب عن عميق امتنانه*** لحكومة إكوادور لإتاحتها عقد المؤتمر في إكوادور، ولما تفضلت بوضعه تحت تصرف المؤتمر من مرافق وخدمات ممتازة وموظفين ذوي كفاءة؛

٣ - ***يطلب*** إلى حكومة إكوادور أن تنقل إلى شعب إكوادور، وإلى مدينة كيتو، مشاعر امتنان المؤتمر لما لقيه المشاركون من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

* اتخذ في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السابع.

القرار ٣*

وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه[(١)]،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

* اتخذ في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

(١) A/CONF.226/8، الفقرة ١٥.

الفصل الثاني

تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف – تاريخ انعقاد المؤتمر ومكانه

١ – عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والقرار ٢٣٩/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والقرار ٢٢٦/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والقرار ٢١٠/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وخلال هذه الفترة، عقد المؤتمر ثماني جلسات عامة وست اجتماعات مائدة مستديرة.

باء – الحضور

٢ – حضر المؤتمر ممثلون عن الدول الـ ١٦٧ التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتونس، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، والدانمرك، ودولة فلسطين، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

٣ - وحضر المؤتمر مراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية: مصرف التنمية الأفريقي؛ والاتحاد الأفريقي؛ ومؤسسة تنمية الأنديز؛ ومصرف التنمية الآسيوي؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ والوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية؛ والبنك الإسلامي للتنمية؛ وبرلمان أمريكا اللاتينية؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وصندوق الأوبك للتنمية الدولية؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومنظمة التعاون الإسلامي؛ والاتحاد من أجل المتوسط؛ وجامعة السلام.

٤ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في المؤتمر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٥ - وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة: اتفاقية التنوع البيولوجي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ودائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية؛ ومكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ ومكتب الأمم المتحدة في فيينا؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومتطوعو الأمم المتحدة؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة التجارة العالمية.

٦ - وحضر المؤتمر عدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

٧ - وستصدر قائمة المشاركين باعتبارها الوثيقة A/CONF.226/INF/2.

جيم - افتتاح المؤتمر

٨ - افتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وذلك بصفته الرئيس المؤقت وفقاً للمادة ١٧ من النظام الداخلي المؤقت.

٩ - وفي الافتتاح الرسمي، وأثناء الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان كل من رئيس المؤتمر، رافاييل كورّيا؛ والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون؛ ورئيس الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، بيتر تومسون؛ والأمين العام للمؤتمر، جوان كلوس؛ ورئيس بلدية منطقة كيتو العاصمة (ممثِّلا السلطات المحلية)، موريسيو إستيبان روداس إسبينيل؛ ونائبة رئيس الجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم ونائبة رئيس الجمعية العامة للشركاء (ممثلةً للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين)، شيبرا نارانغ سوري. وأُبلغ المؤتمر بأن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتمكن من حضور المؤتمر، ومن ثم لا يستطيع الإدلاء ببيان أثناء الافتتاح.

دال - انتخاب رئيس المؤتمر وغيره من أعضاء مكتب المؤتمر

١٠ - قام المؤتمر في جلستيه العامتين الأولى والسابعة المعقودتين في ١٧ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بانتخاب أعضاء المكتب.

رئيس المؤتمر

١١ - انتخب الرئيس الدستوري لإكوادور، رافاييل كورّيا، رئيساً للمؤتمر بالتزكية.

نوّاب الرئيس

١٢ - انتخب نواب الرئيس التالية أسماؤهم بالتزكية:

الدول الأفريقية: السنغال وكينيا ونيجيريا

دول آسيا والمحيط الهادئ: الفلبين ودولة فلسطين

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي وإستونيا وتشيكيا

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: ألمانيا وفرنسا وفنلندا.

نائب الرئيس بحكم المنصب

١٣ - انتخبت إكوادور بالتزكية نائباً لرئيس المؤتمر بحكم المنصب.

المقرر العام

١٤ - انتخب مامادو مبوج (السنغال) مقرراً عاماً للمؤتمر بالتزكية.

هاء - اعتماد النظام الداخلي

١٥ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد المؤتمر نظامه الداخلي (A/CONF.226/2، المرفق).

واو - إقرار جدول الأعمال

١٦ - في الجلسة العامة الأولى أيضاً، أقر المؤتمر جدول الأعمال (A/CONF.226/1):

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - اعتماد النظام الداخلي.

٤ - إقرار جدول الأعمال.

٥ - انتخاب أعضاء المكتب ما عدا الرئيس.

٦ - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية، ومسائل تنظيمية أخرى.

٧ - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

٨ - المناقشة العامة.

٩ - جلسات المائدة المستديرة.

١٠ - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر.

١١ - اعتماد تقرير المؤتمر.

١٢ - اختتام المؤتمر.

زاي - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء الهيئات الفرعية، ومسائل تنظيمية أخرى

١٧ - في الجلسة العامة الأولى، أقر المؤتمر تنظيم الأعمال على النحو الوارد في مذكرة الأمانة المتعلقة بالمسائل التنظيمية والإجرائية (A/CONF.226/3).

١٨ - وفي الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تم تذكير المؤتمر بأن البندين ٥ و ٦ من جدول الأعمال، اللذين تم النظر فيهما في جلسات سابقة، ما زالا مفتوحين. ونظرا لعدم طرح أي مسائل أخرى للنظر فيها في إطار هذين البندين، قرر المؤتمر اختتام نظره في البندين ٥ و ٦ من جدول الأعمال.

حاء - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

١٩ - عين المؤتمر في جلسته العامة الثانية، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وفقا للمادة ٤ من نظامه الداخلي، واستنادا إلى تكوين لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، ومع مراعاة عدم تواجد ثلاث دول، الدول التالية أعضاء في لجنة وثائق التفويض: الاتحاد الروسي، وباراغواي، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والصين، والمكسيك، وملاوي، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

طاء - الوثائق

٢٠ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر في مرفق هذا التقرير.

الفصل الثالث

مناقشة عامة

٢١ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، المناقشة العامة، استمع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) إلى كلمات أدلى بها كل من رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادورو موروس (باسم حركة عدم الانحياز)؛ ونائب رئيس مجلس الدولة في كوبا، سلفادور فالديس ميسا؛ ونائبة الرئيس ورئيسة المجلس التنسيقي للإسكان والتنمية الحضرية في الفلبين، ماريا ليونور روبريدو؛ ورئيس وزراء ليسوتو، باكاليتا بيتويل موسيسلي.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من نائب رئيس وزراء سوازيلند، بول دلاميني؛ وممثل تايلند (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ عقب بيان أدلى به رئيس المؤتمر)؛ ووزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية، إيسدورو سانتانا (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ ومفوضة شؤون السياسات الإقليمية والحضرية في الاتحاد الأوروبي، كورينا كرتيو؛ ووزيرة التنمية الزراعية والإقليمية والحضرية في المكسيك، روساريو روبليس.

٢٣ - وفي الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزير المستوطنات البشرية في جنوب أفريقيا، ليندييوي سيسولو؛ ووزير التنمية الحضرية والإسكان في أفغانستان، سادات منصور نادري؛ ووزيرة التنمية الحضرية في ألبانيا، إغلانتينا جيرميني؛ ووزير الداخلية في الأرجنتين، روغيليو فريجيليو؛ ووزير النقل والأشغال العامة والشباب والثقافة في بلجيكا، باسكال سميت؛ ووزير الإسكان في البحرين، باسم بن يعقوب الحمر؛ ووزير الطرق والتنمية الحضرية في جمهورية إيران الإسلامية، عباس أحمد أخوندي؛ ووزير الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية، عبد اللطيف آل الشيخ؛ ووزير الأشغال العامة والإسكان في الأردن، سامي هلسة؛ ووزيرة التنمية الإقليمية والأشغال العامة في بلغاريا، ليليانا بافلوفا؛ ووزيرة الإسكان والموائل المستدامة في فرنسا، إيمانويل كوس؛ ووزير الإسكان والتنمية الحضرية والريفية في الصين، شين جينغاو؛ ووزير البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية في السودان، حسن هلال؛ ووزيرة التنمية الإقليمية في تشيكيا، كارلا شليشتوفا؛ ووزير الإسكان والتنمية الرقمية في السويد، بيتر إريكسون؛ ووزير التخطيط التنموي والإحصاء في قطر، صالح بن محمد النابت؛ ووزير الإسكان والمستوطنات البشرية في كوستاريكا، روزيندو بوجول ميساليس؛ ووزيرة الإسكان والتخطيط الحضري في شيلي، بولينا سابال؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية والأوروبية في سلوفاكيا، لوكاس باريزيك؛ والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، غريت فاريمو؛ ونائب وزير الإسكان والتنمية الحضرية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوني مورااليس.

٢٤ - وفي الجلسة العامة الثالثة، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها وزير الأسرة والطفل والتنمية الاجتماعية في كندا، جان - إيف دوكلو؛ ووزير الإسكان والتنمية الحضرية في الولايات المتحدة، خوليان كاسترو؛ ووزير الأشغال العامة والإسكان في إندونيسيا، محمد باسوكي هاديمويلجونو؛ ووزير الحكم المحلي والإسكان في زامبيا، فنسنت موالي؛ ووزير التنمية المستدامة والهياكل الأساسية في لكسمبرغ، فرانسوا باوش؛ ووزير الإسكان والأراضي والتنمية الريفية في

بربادوس، دينيس كلمان؛ وأمينة مجلس الوزراء للبيئة والموارد الطبيعية في كينيا، جودي واكهونغو؛ ووزير الداخلية في كيريباس، أتاراكي ناتارا؛ ووزير السكن والعمران والمدينة في الجزائر، عبد المجيد تبون؛ ووزير التنمية الحضرية في نيبال، أرجون نارسينغا؛ ووزير التجديد الحضري والموئل والبيئة المعيشية في السنغال، ديان فاربا سار؛ ووزيرة الإسكان والمدن والأقاليم في كولومبيا، إلزا نوغيرا؛ والوزيرة والأمينة التنفيذية للأمانة الوطنية للإسكان والموئل في باراغواي، ماريا سوليداد نونييس منديس؛ ووزير الإسكان والتنمية الحضرية في بوركينا فاسو، موريس ديودونيه بونانيه؛ ووزير الطاقة والأشغال والإسكان في نيجيريا، باباتوندي راجي فاشولا؛ ووزير التعمير في ميانمار، وين خاينغ؛ ووزيرة الإسكان والتنمية الحضرية في أنغولا، برانكا دو إسبيريتو سانتو؛ ووزير الإدارة العامة في إستونيا، أرتو آس؛ ووزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في تونس، محمد صلاح العرفاوي؛ والمبعوث الخاص لرئيس الوزراء إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) ووزير الدولة الأقدم، وزارة الشؤون الداخلية ووزارة التنمية الوطنية في سنغافورة، ديزموند لي؛ ونائب وزير الأراضي والهياكل الأساسية والنقل والسياحة في اليابان، هيروفومي هاناوكا؛ ونائب وزير الإسكان في سري لانكا، إنديكا باندراناياك.

٢٥ - وفي الجلسة العامة الرابعة، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزيرة الإسكان في أوروغواي، إنيدا دي ليون؛ ووزير الإسكان والتنمية الحضرية في الكاميرون، جان كلود مبوينتشو؛ ووزيرة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي في موريتانيا، آمال بنت مولود؛ ووزير التنمية الإقليمية والتخطيط الحضري والإسكان في تشاد، ديفيد نغاريمادن هودينغار؛ ونائب وزير التعمير والإسكان والمرافق العامة في الاتحاد الروسي، أندريه شيبيس؛ ووزيرة الدولة للتخطيط المكاني وحفظ الطبيعة في البرتغال، سيليا راموس؛ ونائب وزير الاتصالات والبنى التحتية والإسكان في غواتيمالا، كارلوس إستواردو بارياس إسترادا؛ ونائب وزير الأشغال العامة والطرق في اليمن، معين عبد الملك؛ ونائب وزير البيئة والتوسع الحضري في تركيا، محمد سيلان؛ ونائبة وزير خارجية النرويج، توني سكوغن؛ ونائب وزير الأراضي والهياكل الأساسية والنقل في جمهورية كوريا، كيم كيونغ هوان؛ ووزير الدولة، ومدير المكتب الاتحادي للإسكان في سويسرا، إرنست هاوري؛ ووزير الدولة للإسكان في أوغندا، كريس باريومونسي؛ ووزير الدولة بوزارة التنمية الإقليمية والإدارة العامة في رومانيا، سيزار رادو سور؛ ونائبة وزير الحكم المحلي والإسكان والبيئة في فيجي، لورنا إيدن؛ ووزير الدولة لدى الوزير الاتحادي للبيئة وحفظ الطبيعة والبناء والسلامة النووية في ألمانيا، غونتر أدلر؛ وممثل البنك الدولي؛ ونائبة المدير العام لشؤون الاستثمار ومشاريع القطاع الخاص في الكويت، هديل بن ناجي؛ وممثلَيْ الجمهورية العربية السورية ولبنان.

٢٦ - وفي الجلسة العامة الخامسة، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزير الزراعة والبيئة في فنلندا، كيمو تيليكاينن؛ ونائبة وزير الإسكان والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الحضرية في الهند، ناندیتا شاترجي؛ ونائب وزير التعمير والتخطيط العمراني في كرواتيا، إيغور تشيزميك؛ وممثلو كل من إسبانيا، والنمسا، وبابوا غينيا الجديدة، وسيشيل، والسلفادور، ومدغشقر؛ ووزير التعمير والإسكان في إسرائيل، يواف غالنت؛ وممثلو البرازيل، وهولندا، وتيمور - ليشتي، وماليزيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وتوغو، والمغرب، وسلوفينيا (أيضا باسم شبكة الأمن البشري)، وإيطاليا، وأذربيجان، وأستراليا، وطاجيكستان، وكازاخستان، وباكستان، وزمبابوي.

٢٧ - وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وزير إدارة الأراضي والمياه وخدمات الصرف الصحي في بوتسوانا، برينس مايلي؛ وممثلو الكرسي الرسولي، وقبرص، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، وبيلاروس، وإثيوبيا، وملاوي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، كريستيان فريس باخ (باسم لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس)؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إريك سولهايم؛ وممثلو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ ونائب وزير الشؤون الدولية في ليبريا، ستيفن نوف فيل؛ وممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٢٨ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر أيضا إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: التحالف النسائي الدولي (باسم المجموعة الرئيسية للمرأة)؛ ومنظمة الأطفال والشباب الدولية وحركة باكس رومانا (باسم المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب)؛ ورابطة المتقاعدين الأمريكية (باسم المسنين)؛ والهيئة الدولية للخدمات العامة (باسم المجموعة الرئيسية للعمال والنقابات العمالية).

٢٩ - وفي الجلسة العامة السابعة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها وزير الإسكان والمستوطنات البشرية في هندوراس، سيرجيو أمايا؛ وممثلو بنغلاديش، ومنظمة العمل الدولية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، نيكهيل سيث؛ وممثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٠ - واستمع المؤتمر أيضا إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: لجنة هويرو (باسم المجموعة الرئيسية للمزارعين وصغار ملاك الغابات)؛ والمنظمة الدولية للرؤية العالمية؛ ومنظمة كومباس لخدمات الإسكان؛ والكلية الوطنية للاجتهادات القضائية الخاصة بالمناطق الحضرية؛ ومعهد لينكولن لسياسات الأراضي؛ والمرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم والمنظمة الدولية لسكان الأكواخ (بيان مشترك)؛ ومنظمة تحالف المدن؛ ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (باسم المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية)؛ والاتحاد الأوروبي لسائقي الدراجات؛ والصندوق العالمي للطبيعة؛ والتحالف الدولي للموئل؛ والمركز الأوروبي للبحوث والاستشراف السياسي؛ ومؤسسة كاريتاس الدولية؛ والمجلس الكوري لجدول الأعمال المحلي للقرن الحادي والعشرين؛ والمنظمة الدولية لمعلومات التنمية؛ ومنظمة الخطة الدولية؛ ومؤسسة أكسون جونسون؛ ومنظمة Witten Tenants؛ وجامعة ميلبورن؛ ومعهد Polis؛ ومنظمة المعونة الدولية؛ والاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين؛ ومنظمة TECHO.

موجز وقائع الجلسات العامة

٣١ - سيرد موجز الجلسات العامة، الذي من المقرر إدراجه في التقرير وفقا للفقرة ٢٢ من مرفق المقرر ٢٠١٦/٤ الذي اتخذته اللجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الثالثة، المعقودة في سورابايا، إندونيسيا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، في وثيقة ستصدر لاحقا.

الفصل الرابع

تقرير اجتماعات المائدة المستديرة

ألف – "لئلا يتخلَّف أحد عن الركب: المناطق الحضرية ودورها في تحقيق الشمول والرخاء" (اجتماع المائدة المستديرة ١)

٣٢ – في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، افتتحت الرئيسة المشاركة لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ١، وزيرة التنمية الزراعية والإقليمية والحضرية في المكسيك، روساريو روبليس بيرلانغا، اجتماع المائدة المستديرة وأدلت ببيان. وشارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة وزير الأسرة والطفل والتنمية الاجتماعية في كندا، جان – إيف دوكلو، الذي أدلى أيضا ببيان. وأدلى رئيس الجمعية العامة، بيتر تومسون، ببيان استهلالي.

٣٣ – وأدار اجتماع المائدة المستديرة نائب رئيس مؤسسة فورد، خافيير دي سوزا بريغز، الذي أدلى أيضا ببيان، وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: وزيرة الإسكان والموئل المستدام في فرنسا، إيمانويل كوس؛ وعمدة مدينة برشلونة، إسبانيا، آدا كولاو؛ ونائب الرئيس الأول لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعلاقات في الأمم المتحدة والشراكات في مجموعة البنك الدولي، محمود محيي الدين؛ والرئيس التنفيذي للمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، إنريكي غارسيا.

٣٤ – وفي حلقة النقاش الحوارية التي أعقبت ذلك، رد مدير حلقة النقاش وأعضاؤها على ما أبداه من تعليقات وما طرحه من أسئلة ممثلو الدول المشاركة التالية: الأرجنتين، وتركيا، وبولندا، والولايات المتحدة، وتايلند، وألمانيا، والفلبين.

٣٥ – وشارك أيضا في حلقة النقاش ممثلو الهيئات التالية المندرجة في إطار المراقبين، وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية المعتمدة الأخرى: المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٣٦ – وأدلى الرئيسان المشاركان ببيانين ختاميين وأعلنا اختتام اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ١.

باء – المدن السليمة إيكولوجيا والقادرة على الصمود أمام الظواهر المناخية والكوارث (اجتماع المائدة المستديرة ٢)

٣٧ – في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، افتتح الرئيس المشارك لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ٢، وزير الدولة بوزارة التنمية المستدامة والهياكل الأساسية في لكسمبرغ، كاميل جيرا، اجتماع المائدة المستديرة وأدلى ببيان. واشتركت في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة نائبة الرئيس ورئيسة المجلس التنسيقي للإسكان والتنمية الحضرية في الفلبين، ماريا ليونور روبريدو، التي أدلت أيضا ببيان.

٣٨ – وأدار اجتماع المائدة المستديرة المدير العالمي لمركز روس للمدن المستدامة التابع للمعهد العالمي للموارد، أنيرودا داسغوبتا، الذي أدلى أيضا ببيان، وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم:

وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية في النرويج، تون سكوغن؛ وعمدة مونتريال، كندا، دنيس كودير؛ والمبعوث الخاص المعني بشؤون المياه الدولية في هولندا، هينك أوفينك.

٣٩ - وفي حلقة النقاش الحوارية التي أعقبت ذلك، رد مدير حلقة النقاش وأعضاؤها على ما أبداه من تعليقات وما طرحه من أسئلة ممثلو الدول المشاركة التالية: سويسرا، والفلبين، والولايات المتحدة، وكوبا، والبرتغال، وتركيا، وألمانيا، وطاجيكستان، وأوروغواي، وكولومبيا، وفنلندا.

٤٠ - وشارك أيضا في المناقشة ممثلو الهيئات التالية المندرجة في إطار المراقبين، وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية المعتمدة الأخرى: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

٤١ - وأدلى السيد جيرا، أحد الرئيسين المشاركين، ببيان ختامي وأعلن اختتام اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ٢.

جيم - السكن الملائم والميسور التكلفة (اجتماع المائدة المستديرة ٣)

٤٢ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، افتتحت الرئيسة المشاركة لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ٣، أمينة مجلس الوزراء للبيئة وسلطات التنمية الإقليمية في كينيا، جودي واكهونغو، اجتماع المائدة المستديرة. وشارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة وزير الإسكان والتنمية الحضرية في الولايات المتحدة، خوليان كاسترو، الذي أدلى ببيان.

٤٣ - وأدار اجتماع المائدة المستديرة المدير التنفيذي لمنظمة موئل من أجل البشرية، جوناثان ريكفورد، الذي أدلى أيضا ببيان، وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: وزيرة التنمية الإقليمية في تشيكيا، كارلا شليشتوفا؛ ووزيرة الإسكان والتخطيط الحضري في شيلي، باولينا سابال؛ والمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من العناصر المكوِّنة للحق في مستوى معيشي ملائم وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليلاني فرحة؛ والأمينة الوطنية للإسكان في البرازيل، ماريا هنريكيتا أرانتيس.

٤٤ - وفي حلقة النقاش الحوارية التي أعقبت ذلك، رد مدير حلقة النقاش وأعضاؤها على ما أبداه من تعليقات وما طرحه من أسئلة ممثلو الدول المشاركة التالية: كولومبيا، وهولندا، وكندا، وسنغافورة، وكوستاريكا، وسويسرا، وتركيا، والكرسي الرسولي، وبربادوس، وبوتسوانا، والمغرب، ومصر.

٤٥ - وشارك أيضا في المناقشة ممثلو الكيانات ذات الصلة التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة العمل الدولية، وموئل الأمم المتحدة.

٤٦ - وأدلت ببيان لجنة هويرو، بصفتها ممثلة المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى.

٤٧ - وأدلى مدير حلقة النقاش ببيان وأعلن، باسم الرئيسين المشاركين، اختتام اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى ٣.

دال – التخطيط الاستراتيجي المتكامل والإدارة (اجتماع المائدة المستديرة ٤)

٤٨ – في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، افتتح رئيس اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ٤، وزير الإسكان والتنمية الرقمية في السويد، بيتر إريكسون، اجتماع المائدة المستديرة وأدلى ببيان.

٤٩ – وأدارت اجتماع المائدة المستديرة، أوجيني بيرش، أستاذة التعليم والبحث في المجال الحضري في جامعة بنسلفانيا ورئيسة الجمعية العامة للشركاء، وأدلت أيضا ببيان، وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: وزير الزراعة والبيئة في فنلندا، كيمو تيليكاينين؛ ونائب وزير التخطيط في كولومبيا، مانويل فرناندو كاسترو؛ وكبير الموظفين التنفيذيين في وكالة تنمية الإسكان في جنوب أفريقيا، باسكال مالوا؛ ورئيسة المجلس البلدي لسيبرانغ بيراي في ماليزيا، داتو ميمونة محمد شريف.

٥٠ – وفي حلقة النقاش الحوارية التي أعقبت ذلك، ردت مديرة حلقة النقاش وأعضاؤها على ما أبداه من تعليقات وما طرحه من أسئلة ممثلو الدول المشاركة التالية: تركيا، وسويسرا، والولايات المتحدة، والسنغال، وبربادوس، وكرواتيا، وإكوادور، ومدغشقر.

٥١ – وشارك أيضا في المناقشة موئل الأمم المتحدة، بصفته كيانا ذا صلة في منظومة الأمم المتحدة.

٥٢ – وأدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى: منظمة تمكين المعوقين في العالم، ولجنة هويرو، وتحالف المدن.

٥٣ – وأعلن الرئيس اختتام اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى.

هاء – تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات وبمشاركة جميع الجهات الفاعلة (اجتماع المائدة المستديرة ٥)

٥٤ – في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، افتتحت رئيسة اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ٥، نائبة رئيس الأرجنتين، غابرييلا ميكيتي، اجتماع المائدة المستديرة وأدلت ببيان.

٥٥ – وأدار اجتماع المائدة المستديرة إدغار بيتيرس، رئيس البحوث في جنوب أفريقيا المعني بالسياسة الحضرية ومدير المركز الأفريقي للمدن، الذي أدلى أيضا ببيان، وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: مفوضة الاتحاد الأوروبي المعنية بالسياسات الإقليمية؛ ورئيس منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، باركس تاو؛ ووزير التعمير والإسكان في إسرائيل، يواف غالنت؛ والوزيرة والأمينة التنفيذية للأمانة الوطنية للإسكان والموئل في باراغواي، ماريا سوليداد نونييس منديس.

٥٦ – وفي حلقة النقاش الحوارية التي أعقبت ذلك، رد مدير حلقة النقاش وأعضاؤها على ما أبداه من تعليقات وما طرحه من أسئلة ممثلو الدول المشاركة التالية: ألمانيا، والولايات المتحدة، وكوبا، وسلوفاكيا، وسيراليون، وتركيا، وكولومبيا، وإكوادور، والأرجنتين، وبنن.

٥٧ – وشارك أيضا في المناقشة ممثلو الهيئات التالية المندرجة في إطار المراقبين، وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية المعتمدة الأخرى: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وموئل الأمم المتحدة.

٥٨ - وأدلت ببيان الشبكة الدولية لمنظمات سكان الأحياء الفقيرة، بصفتها ممثلة المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى.

٥٩ - وأعلنت الرئيسة اختتام اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ٥.

واو - تمويل التنمية الحضرية المستدامة (اجتماع المائدة المستديرة ٦)

٦٠ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، افتتحت الرئيسة المشاركة لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ٦، وزيرة التنمية الإقليمية والأشغال العامة في بلغاريا، ليليانا بافلوفا، اجتماع المائدة المستديرة وأدلت ببيان. وشارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة وزير الإسكان والأراضي والتنمية الريفية في بربادوس، دينيس كلمان، الذي أدلى أيضا ببيان.

٦١ - وأدارت اجتماع المائدة المستديرة رئيسة المؤسسة المالية الوطنية في إكوادور، ماريا سوليداد باريرا، التي أدلت أيضا ببيان، وقدم عروضا أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: عمدة كيتو، موريسيو روداس؛ ووزير التجديد الحضري والإسكان والبيئة المعيشية في السنغال، دييني فاربا سار؛ وزير الدولة، وزارة التنمية الإقليمية والإدارة العامة في رومانيا، سيزار - رادو سور؛ ووزيرة الإسكان والمدن والأقاليم في كولومبيا، إلسا نوغيرا.

٦٢ - وفي جلسة النقاش الحوارية التي أعقبت ذلك، ردت مديرة حلقة النقاش وأعضاؤها على ما أبداه من تعليقات وما طرحه من أسئلة ممثلو الدول المشاركة التالية: جمهورية تنزانيا المتحدة، وألمانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وتركيا، وكوستاريكا، وجزر القمر، وهايتي، وبربادوس، والفلبين، وغينيا - بيساو، وإكوادور.

٦٣ - وشارك في المناقشة أيضا ممثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بصفته كيانا ذا صلة في منظومة الأمم المتحدة.

٦٤ - وأدلى ببيان عمدة بيلو هوريزونتي، البرازيل، مارسيو لاسيردا، بصفته ممثل السلطات المحلية.

٦٥ - وأدلى الرئيسان المشاركان ببيانين ختاميين وأعلنا اختتام اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى ٦.

موجزات اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى

٦٦ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عرض الرئيس المشارك لاجتماع المائدة المستديرة ١، السيد دوكلو؛ والرئيس المشارك لاجتماع المائدة المستديرة ٢، السيد جيرا؛ وممثل كينيا بالنيابة عن الرئيسة المشاركة لاجتماع المائدة المستديرة ٣، السيدة واكهونغو؛ وممثل السويد بالنيابة عن رئيس اجتماع المائدة المستديرة ٤، السيد إريكسون؛ ورئيسة اجتماع المائدة المستديرة ٥، السيدة ميكيتي؛ والرئيسة المشاركة لاجتماع المائدة المستديرة ٦، موجزا لكل من اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى.

٦٧ - ووفقا للفقرة ٦ من مرفق المقرر ٢٠١٦/٣ والفقرة ٢٢ من مرفق المقرر ٢٠١٦/٤ اللذين اتخذتهما اللجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الثالثة، يُقدَّم الموجز التالي.

''لئلا يتخلّف أحد عن الركب: المناطق الحضرية ودورها في تحقيق الشمول والرخاء''

٦٨ - خلال اجتماع المائدة المستديرة ١، قدم المشاركون رسائل رئيسية يرد بيانها أدناه.

٦٩ - وفقا للالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب الذي تعهدت به الدول الأعضاء بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من مسؤولية الحكومات الوطنية والمحلية وضع الحد من عدم المساواة في صدارة الأولويات.

٧٠ - ومن الضروري أن تعتمد الحكومات باعتماد نهج محوره البشر إزاء التوسع الحضري ووضع قوانين وطنية ونهج أخرى تكفل لجميع المواطنين، بمن فيهم الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا أو المهمَّشة، المشاركة في صنع القرار والتمكن من التمتع بنفس الحقوق والحصول على السلع والخدمات العامة الأساسية.

٧١ - وينبغي أن يكون التنوع والإنصاف والشمول الأولويات الرئيسية للخطة الحضرية الجديدة. ويجب أن تبدي الحكومات الوطنية مقدرتها القيادية عن طريق تعبئة جهود الوكالات الحكومية والقطاع الخاص وفئات المجتمع المدني لضمان حصول جميع المواطنين، بمن فيهم مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، الذين لم تشملهم الخطة الحضرية الجديدة، على معاملة منصفة وفرصة تحقيق كامل إمكانياتهم.

٧٢ - وبغية بناء مدن لا تترك أحدا خلف الركب، يلزم وضع سياسات تمنح حوافز للسلطات المحلية لجعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومدمجة ومستدامة؛ وتحسين أساليب الحكم المحلي؛ وضمان التنسيق على نحو أفضل بين الحكومات ووضع هياكل المساءلة للحكومات على جميع المستويات؛ وتعزيز دور الحكومات المحلية في التنمية الحضرية وإدارة الأراضي.

٧٣ - ولا بد من مواصلة تحديد المفهوم التقدمي المتمثل في ''الحق في المدينة'' وتوضيح الحد الأدنى من الالتزام السياسي باحترام هذا الحق في سياق الخطة الحضرية الجديدة.

٧٤ - وتوفر الخطة الحضرية الجديدة إطارا شاملا لكفالة مدن شاملة للجميع وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود وحصول جميع المواطنين على سبل الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، ولكن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك على المستوى المحلي، لتبادل الخبرات والابتكارات وتهيئة الفرص لإقامة الشراكات.

٧٥ - وبدون تدخلات السياسة الحضرية في الوقت المناسب، من المحتمل أن يزداد الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي.

٧٦ - وبغية بناء مدن شاملة للجميع، من الضروري وضع وتنفيذ قوانين وأنظمة متعلقة بالتخطيط الحضري، بما في ذلك صكوك مكافحة المضاربة المفرطة على الأراضي الحضرية، لمنع خصخصة المدن، وتعزيز فرص العمل للجميع، وبناء أحياء مختلطة اجتماعيا، واستقبال اللاجئين على نحو مستدام، واحترام حقوق جميع المواطنين في المدن وفي المشاركة في صنع القرار، واعتماد سياسات تتيح إمكانية وصول أكثر فئات السكان تهميشا إلى الإسكان الاجتماعي، مثل السياسات المتعلقة بأسعار الفائدة المخفضة على الرهون العقارية وزيادة فرص الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض في الحصول على الائتمان.

٧٧ - وفي الاقتصاد الحالي، حيث لا تتاح المعرفة وفرص العمل إلا على شبكة الإنترنت في أغلب الأحيان، يتطلب عدم ترك أحد خلف الركب، بالإضافة إلى السكن وغيره من السلع والخدمات العامة، أن يتمكن جميع المواطنين من الوصول إلى شبكة الإنترنت.

٧٨ - ويجب الاعتراف بأن المشكلة الرئيسية للمدن ليست الفقر بل التوزيع غير المتكافئ للثروة وعلاقات القوة غير المتكافئة، وبأن هذا التفاوت يؤثر على جميع المواطنين لأنه يضعف العملية الديمقراطية ويجعل المدن غير آمنة وضعيفة وغير جذابة للاستثمارات. كما أن عدم المساواة وانعدام التماسك الاجتماعي في المدن قد يؤديان إلى حدوث توترات اجتماعية وعدم الاستقرار بل وإلى العنف.

٧٩ - ولمعالجة أوجه عدم المساواة في المدن، يجب على السلطات المحلية، بالإضافة إلى التدابير الطارئة لمساعدة أشد الفئات ضعفا، أن تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة، مثلا عن طريق اعتماد خطط لتمكين الأحياء وتعزيز الابتكار والأنشطة الاقتصادية في الأحياء الفقيرة؛ وعن طريق إدراج بنود في العقود العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان أن الشركاء من القطاع الخاص يحترمون حقوق العمل ومعايير حماية البيئة ويتجنبون الملاذات الضريبية؛ وعن طريق تعزيز التنويع الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية المستدامة التي تتوافق مع الإدماج الاجتماعي. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتخلى قادة المدن عن التخطيط القصير الأجل وأن يعتمدوا رؤية طويلة الأجل لمدنهم وأن يضمنوا مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار. ويجب أن تعتمد الحكومات الوطنية سياسات هجرة شاملة للجميع، وأن تتعاون مع المدن كجهات شريكة على قدم المساواة، وأن توفِّر التمويل للمدن بصفتها الجهات الفاعلة الرئيسية في التنمية الحضرية، وأن تساعدها على تعبئة الموارد لكفالة حصولها على الأموال الكافية للاضطلاع بمسؤولياتها.

٨٠ - ويمكن أن تشمل مصادر تمويل المدن التحويلات من الحكومات الوطنية، والموارد الداخلية، والمساعدة الإنمائية الميسَّرة أو الرسمية، والأموال من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك عن طريق التمويل المشترك للمشاريع. ويجب إيجاد آليات لتحسين الشفافية في المشاريع العامة والخاصة على السواء بغية منع الفساد.

٨١ - ويجب ألا تعتمد المدن على المساعدة الإنمائية الميسَّرة أو الرسمية أو على مؤسسة مالية واحدة، لأن تلك المساعدة وذاك التمويل غير كافيين. ويمكن تعبئة الموارد عن طريق السياسات الرشيدة والمؤسسات الفعالة، وتحسين إدارة الأراضي والتنمية الحضرية، ووضع مشاريع النمو المستدام والهياكل الأساسية التي تَعِدُ بالإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وفي القضاء على الفقر.

٨٢ - وللحد من عدم المساواة، يجب على الحكومات أن تضع سياسات إعادة توزيع الثروة، مثل سياسات تجميد الضرائب للأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل مع زيادتها للأسر المرتفعة الدخل.

٨٣ - وتبين الأدلة أن التوسع الحضري ''النظامي'' على النقيض من التوسع الحضري ''العشوائي''، الذي يتحقق من خلال التخطيط والتصميم الحضريين، أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل في جميع البلدان.

٨٤ - وتتعرض المدن للكوارث الطبيعية على نحو متزايد، ويعاني فقراء المدن أشد معاناة من وطأة الآثار المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك ٨٨١ مليون شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية ومواقع

أخرى شديدة المخاطر؛ ولذلك، يستدعي الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب بناء مدن أكثر قدرة على الصمود في جميع أنحاء العالم. ومن المهم أيضا أن تنشئ الحكومات المحلية وتعزِّز شبكات الأمان الحضري المرنة والقادرة على مجابهة الصدمات التي يمكن أن تحقِّق هدف ''القضاء على الجوع'' في المدن.

٨٥ - ولقد تعرَّضت مدن كثيرة أو ما زالت تتعرَّض للدمار بسبب النزاعات وأعمال العنف، وعلى المؤسسات المالية الدولية أن تتعاون مع السلطات الحضرية والسلطات البلدية لتوفير شبكات أمان للسكان المتضرِّرين من الحرب لكفالة عدم زيادة تخلُّفهم عن الركب بسبب النزاعات المسلحة.

٨٦ - ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تكفل المدن التنقل المستدام وإمكانية الاتصال الإلكتروني وأن تيسِّر لجميع المواطنين الاستفادة من النقل العام لتمكينهم من الوصول إلى الوظائف والمدارس والمؤسسات التجارية. وهناك أمثلة على مشاريع الربط الإلكتروني التي يتوقع أن تترجم إلى زيادة كبيرة في إنتاجية القوة العاملة، وانخفاض ملحوظ في انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين الإدماج الاجتماعي.

٨٧ - ومن شأن تحقيق مستوى كاف من النمو الاقتصادي المستدام أن يؤدي إلى تيسير المكاسب في مجال الحدِّ من الفقر وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة والحفاظ عليها.

٨٨ - ويجب أن تشمل إدارة الهجرة في المدن إطارا شاملا لإقامة صلة بين المهاجرين والمدن في الخطة الحضرية الجديدة. فالمهاجرون يشكلون عاملا رئيسيا في النمو الاقتصادي في المدن، وتتوافر أدلة على أن البلدان التي لديها سياسات مواتية للهجرة يُرجَّح أن تبلي بلاء حسنا في المدى الطويل أكثر من المدن التي تفتقر إلى تلك السياسات. ولدى وضع هذا الإطار، يمكن للحكومات أن تنظر في إطار حوكمة الهجرة الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة.

٨٩ - وتختلف خصائص الفقر في المناطق الحضرية عن خصائص الفقر في الأرياف، ولذلك تبرز الحاجة إلى تغيير طريقة قياس الفقر الحضري والقضاء عليه لكفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

٩٠ - وينبغي أن تساعد الخطة الحضرية الجديدة على تنفيذ ''اتفاق المساواة بين الجنسين'' في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المدن، بما أن الخطتين تعترفان بأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هما على السواء أداة لتيسير التنمية الحضرية المستدامة ونتيجة لها. وسيتطلب تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة زيادة وعي الجهات الفاعلة المحلية وإمساكها بزمام ''اتفاق المساواة بين الجنسين''؛ واعتماد السياسات والإصلاحات القانونية لإرساء المساواة بين الجنسين؛ وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع جوانب التنمية الحضرية؛ وإنشاء مؤسسات محلية للنهوض بالمساواة بين الجنسين؛ وضمان تعاون القطاع الخاص مع المنظمات النسائية؛ وإيلاء الأولوية لاستثمارات المدن في المساواة بين الجنسين باعتبارها استثمارات اجتماعية كثيرة العوائد.

المدن السليمة إيكولوجيا والقادرة على الصمود أمام الظواهر المناخية والكوارث

٩١ - خلال اجتماع المائدة المستديرة ٢، قدم المشاركون رسائل رئيسية يرد بيانها أدناه.

٩٢ - تعتبر المدن شريكة لا غنى عنها على قدم المساواة للحكومات الوطنية في بناء مدن قادرة على الصمود وفي تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويجب أن ينظر إليها على هذا النحو. وتعني المرونة الحضرية أن

باستطاعة الناس والمؤسسات والنظم في المدن التعافي من الصدمات والشدائد الحادة والمزمنة والتكيف معها مثل الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ.

٩٣ - وسيتطلب اتفاق باريس إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي وهو أمر لن يكون ممكنا بدون اتخاذ إجراءات مفضية إلى التحول في المدن التي تنجم عنها نسبة ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات المفضية إلى التحول الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجدِّدة، الأمر الذي سيتطلب تحقيق اللامركزية في إنتاج الطاقة وتطوير الابتكارات التكنولوجية ونشرها لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الأحيائية؛ وإنشاء شبكات النقل العام ووسائل النقل غير الآلية المستدامة مثل الدراجات الهوائية وتوسيع نطاقها؛ وإدخال تحسينات في مجال السلامة على الطرق وإدارة حركة المرور؛ واعتماد تدابير لضمان أن المباني الجديدة موفِّرة للطاقة ولتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني القائمة.

٩٤ - ومن الضروري أن تدمج جميع البلدان السياسات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التخطيط الحضري وتغير المناخ وأن تستخدم الخطط الحضرية لجعل المدن قادرة على الصمود. وسيكون من الأهمية الحاسمة بمكان اعتماد التخطيط المتكامل واتباع نهج متكاملة لتطوير الهياكل الأساسية من أجل بناء القدرة على الصمود وحماية أضعف الفئات السكانية في مواجهة عدم اليقين.

٩٥ - ويجب على الحكومات أن تعزز مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك فئات المواطنين والأعمال التجارية المعرَّضة للكوارث وآثار تغير المناخ في التخطيط الحضري لتعبئة الموارد الخاصة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، ضمن أمور أخرى. ومن الأهمية الحاسمة أيضا بمكان أن تعمل الحكومات بطريقة تتسم بالشفافية وتمنع الفساد في وضع الخطط الحضرية وتنفيذها.

٩٦ - ومن الأهمية بمكان تعزيز تثقيف المواطنين ومشاركتهم في الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، ووضع نهج إقليمية تربط المدن بالمناطق الريفية، لأن هذه المناطق الريفية غالبا ما توفر المياه والطاقة والغذاء وغيرها من الخدمات إلى المدن.

٩٧ - وعلى الرغم من أن الكوارث الطبيعية في عام ٢٠١٥ أدت إلى خسائر اقتصادية وخسائر في الأرواح جسيمة، لم تنفق سوى نسبة ٠,٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية على التأهب للكوارث في عام ٢٠١٤. وثمة حاجة ملحة إلى بذل المزيد من الاستثمارات في مجال التأهب للكوارث والتخفيف من حدتها والقدرة على الصمود في مواجهتها، على سبيل المثال من خلال بناء هياكل أساسية مرنة ووضع معايير السلامة الدنيا للمباني والهياكل العامة.

٩٨ - ويجب إبلاغ الحكومات بالمخاطر والقيام بخيارات مستنيرة وذكية بشأن مواقع تشييد المباني والحلول التي ينبغي استخدامها، بما في ذلك الحلول غير المكلفة القائمة على التكنولوجيا البسيطة. ويجب أيضا أن تتخذ الحكومات مبادرات لكفالة قدرة الهياكل الأساسية الحضرية على الصمود، التي من المتوقع أن تتلقى استثمارات هائلة من القطاعين العام والخاص خلال العقدين المقبلين.

٩٩ - ويتطلب الحد من مخاطر الكوارث تحسين المعارف لتحديد المناطق الشديدة الخطورة من أجل أن يسترشد بها تخطيط الأراضي. ومن المهم تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على تحديد مخاطر الكوارث

الطبيعية والمخاطر المناخية في المدن ومساعدة السلطات المحلية في تنفيذ تدابير محددة الأهداف لحماية أفقر السكان وأضعفهم من هذه المخاطر.

١٠٠ - وسيتطلب بناء مدن قادرة على الصمود وضع حلول قابلة للتطويع، ولذلك من المهم أن تشجع الحكومات الابتكار وأن تختبر الحلول الابتكارية التي يستنبطها القطاع الخاص وتنفذها.

١٠١ - ومن الضروري أن تعمل الحكومات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية وأوساط المبتكرين في جميع أنحاء العالم معا كشركاء في بناء القدرة على الصمود في المدن؛ ويجب أن تشارك جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك وزارات المالية، في جعل المدن قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ.

١٠٢ - ويجب أن تعمل الحكومات المحلية على إنشاء مدن صديقة للبيئة ليس بغرض التصدي لتغير المناخ فحسب، بل أيضا لتحسين نوعية حياة سكانها بجعل المدن مدمجة، ومعالجة تلوث الهواء، واعتماد اقتصادات ونظم إنتاج دائرية، واتباع نهج دورة الحياة إزاء التخطيط الحضري وتقديم الخدمات، وتنفيذ سياسات المشتريات العامة الخضراء، وتسريع الابتكار وتمكينه لتلبية الاحتياجات البيئية والاجتماعية وتبادل أفضل الممارسات فيما بين المدن. ويجب اتخاذ خطوات لضمان أن زيادة الكثافة، التي تساعد الحكومات على تقديم الخدمات العامة بمزيد من الكفاءة، لا تسهِّل تفشي الأمراض المعدية.

١٠٣ - ومن أجل بناء قدرة المناطق الحضرية على الصمود، يجب على الحكومات أن تتحول من نهج رد الفعل إلى النهج الاستباقي القائم على تقييم المخاطر؛ وأن تبني الشراكات الشاملة للجميع التي تمكّن المجتمعات المحلية الشعبية وتعزز بذلك الإشراف البيئي؛ وتحشد الموارد من جميع المصادر لتنفيذ مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

١٠٤ - وسيتطلب جعل المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها قادرة على الصمود إنشاء بنية تحتية مراعية للبيئة، من قبيل الممرات الخضراء، للتخفيف من آثار الفيضانات، وزيادة التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية وتوفير إمكانية الاستجمام والترويح للمواطنين.

١٠٥ - ويؤدي التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية دورا أساسيا في إيجاد المدن المستدامة والقادرة على الصمود عن طريق مساعدة المدن على التكيف مع تغير المناخ والوقاية من الكوارث، ولا سيما في المناطق الساحلية، وعن طريق المساهمة في الأمن الغذائي. وبالتالي، يجب أن يدمِج التخطيط الحضري التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية كعنصرين رئيسيين من عناصر قدرة المناطق الحضرية على الصمود واستدامتها، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

١٠٦ - وهناك حاجة إلى إعادة النظر في فكرة أن القدرة على الصمود ترف لا يستطيع تحمل تكاليفه إلا الأغنياء، نظرا إلى أن الأدلة تشير إلى أن الاستثمار في التأهب للكوارث والقدرة على الصمود له فوائد اقتصادية شتى وأن تكلفة بناء القدرة على الصمود هي دائما أقل من تكلفة إعادة التعمير.

١٠٧ - وبالرغم من أنه ليس جميع الكوارث مرتبط بتغير المناخ، فإن الغالبية العظمى من الكوارث التي وقعت على مدى العقدين الماضيين كانت تتعلق بالطقس، حيث ترتبت عليها تكاليف اقتصادية وبشرية كبيرة، وسيؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر وشدة تلك الكوارث.

١٠٨ - ومعظم كوارث العالم يتعلق بالمياه ويؤثر سلبا في المجتمع في مجالات مثل الصحة والتعليم. ولذلك، يجب أن تتناول الخطط الحضرية أيضا المخاطر المتعلقة بالمياه ويجب على الحكومات أن تستخدم الآليات التنظيمية والمالية لتشجيع الابتكار في ذلك المجال.

١٠٩ - وللكوارث وتغير المناخ أثر غير تناسبي في الفقراء، وبالتالي سيكمن أحد التحديات الكبيرة في مساعدة الفقراء على أن يصبحوا قادرين على الصمود ويعتمدوا على معارفهم ومواردهم الخاصة إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك من خلال الشراكات والتحالفات وبناء القدرات.

١١٠ - ويجب أن يشكل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الإنسان أولوية لجميع البلدان وينبغي التركيز على الإسكان والتخطيط الحضري والرصد ونظم الإنذار المبكر والتكيف مع تغير المناخ.

١١١ - وينبغي أن تولى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، التي تتضرر بصورة غير تناسبية من جراء الكوارث وآثار تغير المناخ وتملك أقل قدرة على التصدي لها، اعتبارا خاصا، بما في ذلك من خلال توفير الموارد والدعم التقني والمؤسسي في سياق الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

١١٢ - ويستوعب العديد من المدن في الشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين أعدادا كبيرة من المهاجرين الفارين من النزاعات المعقدة والتي طال أمدها، ومن ثم يجب وضع حلول جديدة لضمان إدماج المهاجرين في تلك المدن حتى يكونوا قادرين على الصمود أيضا.

١١٣ - ويجب أن تبذل الدول والمدن مزيدا من الجهد لإدارة الاستجابات الدولية للكوارث الكبرى، بما في ذلك عن طريق اعتماد قوانين وإجراءات بشأن التأهب للكوارث تساعد على تجنب حالات التأخير والمصروفات ومشاكل التنسيق غير الضرورية أثناء الاستجابة للكوارث. ويجب أن تشجع السلطات الحضرية المتطوعين وتقدم لهم الدعم باعتبارهم مسعفين ومساهمين رئيسيين في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها ومواجهتها والتعافي من آثارها.

١١٤ - ولئن كانت البلدان التي تصاب بالكوارث بانتظام تنحو إلى أن تكون أكثر البلدان نجاحا في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التخطيط التي تقوم بها، من المهم أن تتأهب تلك البلدان لمواجهة جميع الكوارث وليس فقط تلك التي أصابتها في الماضي.

١١٥ - ويجب إعادة النظر في أنماط الاستهلاك كما يجب بناء الصلات بين إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس والخطة الحضرية الجديدة.

السكن الملائم والميسور التكلفة

١١٦ - خلال اجتماع المائدة المستديرة ٣، قدم المشاركون الرسائل الرئيسية المبينة أدناه.

١١٧ - يشكل ضمان توافر إمكانية حصول الأسر والأفراد من ذوي الدخل المنخفض على السكن الملائم تحديا للبلدان المتقدمة والنامية على السواء.

١١٨ - وكثيرا ما تحدّد الأماكن التي يعيش فيها الناس الأماكن التي يعملون ويدرسون فيها، بالإضافة إلى صحتهم وأنواع الفرص التي تتاح لهم. ويشكل ضمان تمكن جميع المواطنين من الحصول على السكن اللائق مسؤولية أخلاقية للحكومات المحلية وأحد أفضل السبل لضمان أن تكون المدن أكثر إنصافا وقدرة على المنافسة الاقتصادية.

١١٩ - ويجب أن يضع متخذو القرارات المتعلقة بالشؤون الحضرية السكن في مركز التنمية الحضرية وأن يصبوا اهتمامهم على محنة الملايين من فقراء المناطق الحضرية وسكان الأحياء الفقيرة الذين لا يملكون مسكنا ملائما.

١٢٠ - وسيتطلب توفير السكن اللائق للجميع إرادة سياسية قوية، ومبادرات شاملة في مجالي السياسة العامة والتخطيط، واستثمارات مالية عامة على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٢١ - ومن أجل تمكين المدن من مواجهة النمو المتوقع وزيادة الطلب على السكن، سيكون من الضروري اعتماد نُهج متعددة القطاعات تشارك فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ولكن، يجب على الحكومات أن تضطلع بدور قيادي في أي إجراءات تتخذ في إطار تلك النهج.

١٢٢ - والحق في السكن هو حق من حقوق الإنسان ويجب على جميع الحكومات أن تشارك في الجهود المبذولة لضمان أن يُحترم هذا الحق وتعطى الأولوية لاحتياجات أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والفقراء، واللاجئون، والمهاجرون، والأطفال.

١٢٣ - ومن الضروري تحديد معنى السكن ''الملائم'' و ''الميسور التكلفة''، واستنادا إلى أن الحق في السكن حق من حقوق الإنسان، تحديدُ ما إذا كانت هناك حاجة إلى نقلة نوعية لضمان تمكن جميع المواطنين من الحصول على السكن.

١٢٤ - ومن المهم أن تقوم الحكومات، في إطار الجهود التي تبذلها من أجل توفير السكن الملائم والميسور التكلفة للجميع، بإقامة وتعزيز الشراكات مع المنظمات الشعبية المكرسة لتحقيق تلك الأهداف، مثل منظمات سكان الأحياء الفقيرة، والاعتراف بها بوصفها شريكة لها على قدم المساواة.

١٢٥ - وفي سياق تعزيز إمكانية الحصول على السكن اللائق والميسور التكلفة، من المهم أن تعتمد الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة سياسات ترمي إلى ضمان أن يكون السكن المذكور مستداما وتعزيز الاستثمارات في تنمية المهارات والتدريب فيما يتعلق بالمساكن المستدامة في قطاع البناء.

١٢٦ - وهناك فرصة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال إطار قائم على حقوق الإنسان. وتتضمن العناصر الرئيسية لإطار من هذا القبيل اعتماد قوانين لضمان أن يكون الحق في السكن محميا ومطبقا بقوة القانون، بما في ذلك من خلال إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء وسبل الانتصاف القانوني الفعالة للفئات المهمشة؛ وإجراء إصلاحات مؤسسية لضمان قيام السلطات الوطنية والمحلية بتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالحق في السكن ومعالجة التشرد وانعدام السكن اللائق باعتبارهما من الانتهاكات المحتملة لذلك الحق، مما يمكن أن يعني، على سبيل المثال، أن عمليات الإخلاء القسري والانتقال لن تنفذ إلا في ظروف استثنائية وبمشاركة جدية من المتضررين؛ واعتماد جميع مستويات الحكومة استراتيجيات إسكان تتضمن الاعتراف بالحق في السكن اللائق، وتشمل آليات وأحكام للمساءلة لضمان تمكن أصحاب الحقوق من المطالبة بحقوقهم والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم، وتقدم أهدافا وجداول زمنية واضحة من أجل الإعمال التدريجي للحق في السكن، بما في ذلك آليات الرصد والاستعراض.

١٢٧ - وتوحي التحديات الهائلة التي لا تزال المدن تواجهها، بالرغم من مبادرات مثل سياسات الإسكان وزيادة النفقات الاجتماعية ونفقات الإسكان العام، بأن هناك حاجة إلى نقلة نوعية في طريقة

النظر إلى السكن من أجل إنهاء التشرد وضمان إمكانية حصول جميع المواطنين على السكن اللائق. ويمكن أن تنطوي تلك النقلة النوعية على اعتماد نهج قائم على الحقوق إزاء مسألة السكن، واعتماد سياسات إسكان مختلفة نوعيا تكون شاملة للجميع حقا وتعكس التزاما من الحكومات بضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

١٢٨ - وناقش المشاركون التدابير المتخذة في بلدانهم لتعزيز السكن الملائم والميسور التكلفة لجميع المواطنين. وشملت التدابير التي نوقشت ما يلي:

(أ) توفير التمويل المباشر لمشاريع بناء المساكن الميسورة التكلفة والمساكن المخصصة للإيجار بأسعار معقولة؛

(ب) استخدام منح التنمية المجتمعية وعمليات إعادة الاستثمار في المنازل لتمكين سلطات الإسكان العام من الحصول على التمويل الخاص من أجل إصلاح المساكن الميسورة التكلفة القائمة والمحافظة عليها؛

(ج) استخدام الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز مثل تقديم إعفاءات ضريبية لذوي الدخل المنخفض لدعم بناء المساكن المخصصة للإيجار بأسعار معقولة؛

(د) استخدام آليات لتمكين الأسر المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الحصول على التمويل لتحسين منازلها أو لشراء منزل؛

(هـ) اعتماد تدابير لتوفير حيازة آمنة للأراضي للناس ومنع عمليات الإخلاء القسري؛

(و) استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك التعاونيات الإسكانية، لتعزيز السكن الميسور التكلفة وبناء مبان مخصصة للإيجار؛

(ز) استخدام نُهج الإسكان التشاركية لضمان أن تلبي الوحدات السكنية التي توفرها الجهات الاجتماعية والقطاع العام احتياجات المستفيدين منها؛

(ح) اعتماد سياسات لتعزيز المساكن المستدامة واستخدام التصاميم والمواد المراعية للبيئة؛

(ط) اعتماد الاحتياجات المتعلقة بتحديث وصيانة الوحدات السكنية التي يوفرها القطاع العام؛

(ي) اعتماد نهج إقليمية لمساعدة المدن في نفس المنطقة على تبادل أفضل الممارسات وتطوير أدوات يمكن أن تستخدمها أي مدينة في ظروف مماثلة؛

(ك) اعتماد تدابير لإنفاذ القوانين الوطنية المتعلقة بالمساواة في إمكانية الحصول على المسكن.

التخطيط الاستراتيجي المتكامل والإدارة المتكاملة

١٢٩ - خلال اجتماع المائدة المستديرة ٤، قدم المشاركون الرسائل الرئيسية المبينة أدناه.

١٣٠ - يتسم التخطيط الاستراتيجي المتكامل، الذي ينظر فيه في مسائل من قبيل الإسكان، واستخدام الأراضي، والنقل، والصحة، والنظم الغذائية، بطريقة متكاملة، بأنه ضروري للتصدي

لتحديات التوسع الحضري ولتحويل المدن إلى محركات للتنمية المستدامة. ويتطلب التخطيط المتكامل أيضا النظر في الروابط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية والتعاون والحوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

١٣١ - وهناك حاجة إلى إعادة التفكير في النهج الحالية للتخطيط الاستراتيجي، مثلا عن طريق المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في جميع مراحل عملية التخطيط وعن طريق إدماج شواغلهم في الخطط الاستراتيجية. وينبغي أن تشارك جميع شرائح المجتمع في التخطيط الاستراتيجي، وينبغ اتباع نهج محوره الإنسان يركز على الحق في المدينة. وينبغي أن تدمج عمليات اتخاذ القرارات المعارف المحلية، بما في ذلك المعارف المحلية التي يحوزها المزارعون.

١٣٢ - ويمكن أن يساعد التخطيط الحضري المتكامل والإدارة الحضرية المتكاملة الحكومات في معالجة المشاكل الرئيسية الملحوظة في المدن، من قبيل الزحف الحضري العشوائي، وانخفاض كفاءة استخدام الأراضي، وتراجع الكثافة، وزيادة الطابع غير الرسمي. ويمكنهما أيضا أن يساعدا في جعل المدن أكثر شمولا للجميع عن طريق إيجاد فضاءات حضرية منظمة ومترابطة تعزز الأنشطة الاقتصادية وتيسر إمكانية الحصول على الوظائف والتعليم والخدمات، لا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا.

١٣٣ - وينبغي أن تُجعل ممارسات ونواتج التخطيط أكثر صلة بالسياقات المحلية وأن تعزِّز الأنماط الحضرية المستدامة التي تدعم التنمية المختلطة الاستخدام، وتحسين درجة الترابط، وتوافر أماكن عامة كافية، والإدماج الاجتماعي.

١٣٤ - وهناك حاجة إلى الابتعاد عن نُهج التخطيط القطاعي واعتماد نهج محلية ومكانية لضمان ألا تتقوقع الإدارات الحكومية في عملها وأن ينظر في التسلسل الريفي الحضري المتصل في سياق التخطيط الحضري وفي سياق اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق العام.

١٣٥ - وينبغي أن تدمج أهداف التنمية المستدامة بصورة كاملة في الخطط الاستراتيجية الحضرية، وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي من تلك الخطط في تحسين نوعية حياة جميع المواطنين. وينبغي أن تتمثل الأهداف الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي المتكامل في توفير السكن الميسور التكلفة لجميع المواطنين للحد من الفصل والنزاع، من بين أمور أخرى؛ وتطوير نظم نقل مستدامة لا تعتمد على الوقود الأحفوري للمساعدة في التخفيف من آثار تغير المناخ؛ واستخدام التكنولوجيات الرقمية الحديثة لجعل المدن أكثر ذكاء؛ وتمكين المرأة.

١٣٦ - ومن الأهمية بمكان أن تشجع المدن الابتكار والإبداع، بما في ذلك عن طريق العمل مع مباشري الأعمال الحرة من الشباب، الذين يستحدثون في كثير من الأحيان أدوات مبتكرة من قبيل تطبيقات الأجهزة المحمولة والتطبيقات الشبكية التي يمكن أن تساعد في تحسين التخطيط والإدارة الحضريين.

١٣٧ - والحوكمة الرشيدة شرط أساسي للتنمية الحضرية المستدامة ويجب على السلطات المحلية أن تدير شؤون المدن في إطار من المساءلة والشفافية.

١٣٨ - وعلى الرغم من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون ١٥ في المائة من سكان العالم، وأن أي شخص يمكن أن يصبح معوقا في أي وقت، لا تخطَّط المدن لهؤلاء الأشخاص. ويجب بالتالي أن

تفضي الخطة الحضرية الجديدة إلى اتخاذ إجراءات لإزالة الحواجز التي تحد من قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على تحقيق إمكاناتهم. وينبغي أن يتضمن اثنان من تلك الإجراءات تقييم ما إذا كانت مدن محددة تعزز التنمية الحضرية الشاملة لمسائل الإعاقة والقيام، على أساس تلك التقييمات، بوضع توصيات لجعل تلك المدن أكثر شمولا.

١٣٩ - ومن المهم أن تُنشأ نظم رصد وقواعد بيانات حضرية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الحضرية، وأن يُطلَع الجمهور على تلك المعلومات. وينبغي إيلاء الأولوية لإنتاج البيانات وتعزيز إدارات الإحصاء، ولا سيما في البلدان النامية، لتمكين الحكومات من رصد تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

١٤٠ - وينبغي أن تتولى الوكالات الحكومية الوطنية الرفيعة المستوى، مثل مكاتب رؤساء الدول، المسؤولية عن تنسيق عمليات التخطيط الاستراتيجي، وينبغي أن تقيم الوكالات الحكومية شراكات قوية وأن تسائل إحداها الأخرى عن أدائها.

١٤١ - ومن المهم أن تعتمد الحكومات نهج حوكمة متعدد المستويات إزاء التخطيط بغية ضمان الاتساق والتكامل بين خطط التنمية وأدوات التخطيط على المستويات الوطنية والبلدية ودون الوطنية والمحلية.

١٤٢ - وينبغي إقامة الشراكات بين المدن لتمكين المدن من تبادل أفضل الممارسات والتجارب الناجحة وتعزيز بناء القدرات من أجل تنفيذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

١٤٣ - ومن المهم أيضا أن تبذل الجهود لبناء قدرات الحكومات المحلية وسائر أصحاب المصلحة في مجال التخطيط. ويمكن استخدام الأدوات والإرشادات التي وضعها موئل الأمم المتحدة لتطوير قدرات القادة والمخططين الحضريين في ذلك الصدد.

١٤٤ - وناقش المشاركون التدابير التي اتخذتها بلدانهم في مجال التخطيط الاستراتيجي للنهوض بالخطة الحضرية الجديدة. وشملت التدابير التي نوقشت ما يلي:

(أ) نقل المسؤوليات والموارد من السلطات الوطنية إلى السلطات دون الوطنية، بما في ذلك المسؤوليات المتعلقة بالتخطيط، لتمكين الأخيرة من الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات الناس؛

(ب) وضع سياسات إقليمية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد في كل من المدن والمناطق الريفية وتجنب أنماط استخدام الأراضي والبنى التحتية غير الكفؤة وغير المستدامة؛

(ج) توقيع اتفاقات بين الحكومات الوطنية والمدن الرئيسية التي تستثمر فيها تلك الحكومات في البنية التحتية للنقل وتَعِد تلك المدن بزيادة الكثافة الحضرية وبناء المزيد من المساكن العامة؛

(د) وضع سياسات إسكان متكاملة تعالج الصلات بين العمالة، والسكن، والصحة، والحاجات الإسكانية لفئات محددة من السكان، من قبيل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(هـ) اعتماد التخطيط المحلي وتخطيط استخدام الأراضي، بدلا من التخطيط القطاعي، لمعالجة أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وفيما بين المناطق من خلال زيادة الطابع الاستراتيجي للإنفاق العام؛

(و) تضمين الخطط الحضرية أهدافا استراتيجية مثل تعزيز تعميم الاقتصادات الدائرية، والنظم الغذائية المستدامة، والنقل المنخفض الكربون، وإعادة استخدام المواد القيّمة، والترويج للمنتجات الأحيائية؛

(ز) وضع خطط تنمية مجتمعية واقتصادية إقليمية متكاملة تربط مراكز المدن بالبلدات والنواحي المحيطة بها لحث جميع الشركاء على تحديد المصالح المشتركة والاستثمار في ازدهار الحواضر الرئيسية.

١٤٥ - وناقش المشاركون أيضا التحديات المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي التي تواجهها بلدانهم، والتي تضمنت ما يلي:

(أ) تحقيق توازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛

(ب) ترجمة الخطط الوطنية وخطط الدولة إلى خطط يستند إليها في اتخاذ الإجراءات يمكن أن يكون لها تأثيرات هامة على الصعيد المحلي؛

(ج) ضرورة أن تقوم المدن بتحديد الموارد المتاحة والاحتياجات المستقبلية والحصول على دعم المستويات الأخرى من الحكومة وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص لتنفيذ الخطط الاستراتيجية الحضرية؛

(د) ضرورة أن تقوم المدن بزيادة إيراداتها وتخفيض النفقات دون التضحية بنوعية الخدمات المقدمة؛

(هـ) ضرورة الحصول على بيانات لرصد نتائج الخطط الحضرية من أجل تقييم تلك الخطط وإجراء التعديلات اللازمة عليها؛

(و) ضرورة الحصول على موارد مالية لتمويل عملية التخطيط الحضري نفسها.

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات وبمشاركة جميع الجهات الفاعلة

١٤٦ - خلال اجتماع المائدة المستديرة ٥، قدم المشاركون الرسائل الرئيسية المبينة أدناه.

١٤٧ - سيكون التنفيذ الناجح للخطة الحضرية الجديدة ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ. وسيتطلب التنفيذ أن تستعرض جميع البلدان قوانينها ومؤسساتها وأن تنشئ برامج وطنية لتمكين المشاركة الديمقراطية والتعاون الأفقي بين أصحاب المصلحة لإحداث تغييرات على أرض الواقع. وبالإضافة إلى الخطط الحضرية الوطنية، من المهم إنشاء برامج تعزز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين المدن وتتيح إجراءه.

١٤٨ - وإذا أريد للخطة الحضرية الجديدة أن تنجح، يجب الاعتراف بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المنظمات الحضرية الشعبية، باعتبارهم شركاء كاملين. وسيتطلب التنفيذ أن تقام

الشراكات بين جميع مستويات الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف، والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، من بين جهات أخرى.

١٤٩ - ويجب أن تعمل الحكومات الوطنية مع المدن والسلطات المحلية كشركاء على قدم المساواة، بما في ذلك في تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية، وأن تعطي المدن ما تطلبه من الوسائل والخبرة للوفاء بمسؤولياتها وبالتالي تحقيق الأهداف الوطنية الرئيسية. وهناك أدلة في بعض المناطق على أن البلدان تستفيد عندما تضع الحكومات الوطنية أولوياتها بالتشاور مع المدن، لأن المدن تملك معارف وخبرات قيّمة ويمكنها أن تساعد الحكومات الوطنية في وضع نهج ملائمة لاحتياجات المواطنين وبالتالي تحقيق نتائج أكثر تأثيرا. وتستطيع المدن أيضا، بسبب قربها من المواطنين، المساعدة في تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية وفي العملية السياسية، شريطة أن تعمل بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وفعالة.

١٥٠ - ومن الأهمية بمكان أن تقوم الحكومات في سياق تنفيذها الخطة الحضرية الجديدة بوضع الناس في محور الاهتمام واعتماد نهج قائم على الحقوق في التنفيذ، مع التركيز على مكافحة الفقر الهيكلي وعلى ضمان إعمال حقوق الإنسان واحترامها بوصفها من الأولويات الرئيسية.

١٥١ - وينبغي أن يحدث اعتماد نهج محوره الإنسان وقائم على حقوق الإنسان في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التزاما ثقافيا عميقا لأنه سيقوم على احترام حقوق الإنسان، وإشراك جميع سكان المدن دون تمييز بوصفهم شركاء وعوامل تغيير في حوارات السياسة العامة، واعتماد نظم شفافة وتشاركية وخاضعة للمساءلة.

١٥٢ - وسيتطلب تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أنواعا جديدة من الشراكات التي تمكن أصحاب المصلحة من التواصل بعضهم مع بعض على أساس مستمر. وعلى وجه الخصوص، من الضروري أن يعترف أصحاب المصلحة الدوليون بالحكومات دون الوطنية بوصفها من الشركاء والتواصل بنشاط مع السلطات المحلية ودون الوطنية في عمليات التشاور واتخاذ القرارات، وأن توضع آليات جديدة لبناء قنوات اتصال مفتوحة بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية ودون الوطنية على الصعيد العالمي.

١٥٣ - وسيتطلب تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أيضا الترويج لنهج محلي استراتيجي باعتباره دعامة السياسات الحضرية؛ وتحويل مفهومي ''المدن للجميع'' و ''الحق في المدن'' إلى إجراءات ملموسة؛ وزيادة الاستثمارات في الديمقراطية المحلية من أجل تعزيز فعالية الحكومات المحلية؛ وقطع التزامات واضحة تتعلق بتوفير الخدمات العامة للجميع وحماية المشاعات (أي الموارد الطبيعية المشتركة)؛ ومساعدة المناطق ذات الحاجة الماسة إلى الموارد في تنفيذ الخطة؛ وضمان التعاون والتنسيق بين جميع مستويات الحكومة لدعم المدن في تنفيذها الخطة؛ وضمان التنسيق فيما بين المدن في نفس المناطق لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وتعزيز التوسع الحضري ذي المراكز المتعددة، وتقليل الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية داخل المناطق.

١٥٤ - وسيتطلب تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، التي تشدد على الإدماج الاجتماعي، والمساواة في الحقوق والمشاركة، وتوفير الخدمات لجميع المواطنين، المزيد من التنمية المحلية المتوازنة والعادلة، مع مراعاة التحدي المتمثل في توفير إمكانية حصول الجميع على السكن اللائق، وتحسين الاستثمارات والتخطيط المحلي، وتعزيز الإدماج الاجتماعي في جميع المناطق.

١٥٥ - وينبغي للحكومات الوطنية أن تقود وتنفذ الإجراءات المحلية في شراكة مع المدن وبمشاركة المواطنين، الذين يشكلون أكثر الناس اهتماما بتنمية أحيائهم. وينبغي وضع آليات لتمكين المواطنين ليس فقط من المشاركة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بل أيضا من مساءلة الحكومات عن ذلك التنفيذ.

١٥٦ - وهناك حاجة إلى النظر في الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لديها موارد محدودة والتي تتسم بضعف شديد إزاء آثار تغير المناخ، وإلى توفير بناء القدرات والدعم المالي والتقني إلى تلك البلدان، وكذلك إلى البلدان النامية والبلدان المتضررة من الحرب أو النزاع المسلح.

١٥٧ - وينبغي أن يسير تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة جنبا إلى جنب مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن يشمل وضع خطط عمل تتضمن إجراءات خاصة، واستراتيجيات، وميزانيات يتعين تنفيذها على الصعيد المحلي، ووضع إطار للسياسات تحدد فيه مستويات التدخل، وتحديدا للأولويات.

١٥٨ - وينبغي أن تكون هناك آلية متابعة قوية للخطة الحضرية الجديدة تُربط بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن تكون الآلية المقترحة طوعية وأن تقوم منظومة الأمم المتحدة بتنسيقها.

١٥٩ - وناقش المشاركون التدابير التي اتخذتها بلدانهم ومناطقهم لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وشملت التدابير التي نوقشت ما يلي:

(أ) إنشاء لجان حضرية وطنية وعمليات تشمل أصحاب مصلحة متعددين لوضع مبادئ توجيهية عملية للتنمية الحضرية؛

(ب) وضع خطط محلية تقوم على المشاركة النشطة للحكومات المحلية في تنفيذ الخطة؛

(ج) وضع خرائط طريق واستراتيجيات وطنية محورها الإنسان تنطوي على مشاركة الجمهور في التنمية الحضرية، واستثمارات في البنية التحتية، وزيادة المسؤوليات التي تولى للبلديات، وتقديم الدعم التقني والمالي للسلطات المحلية؛

(د) استخدام شتى البرامج والمؤسسات الإقليمية من أجل تحديد التحديات المشتركة ووضع الالتزامات وخطط العمل الإقليمية بشأن مسائل من قبيل التخطيط والتصميم الحضريين، والحوكمة وبناء المؤسسات، والتمويل، وإدماج المهاجرين، والمساكن الميسورة التكلفة، والفقر في المناطق الحضرية؛

(هـ) إطلاق المبادرات والمشاريع الثنائية والإقليمية والعالمية لدعم التنمية الحضرية المستدامة في المدن في البلدان النامية وسائر البلدان.

تمويل التنمية الحضرية المستدامة

١٦٠ - خلال اجتماع المائدة المستديرة ٦، قدم المشاركون رسائل رئيسية يرد بيانها أدناه.

١٦١ - لما كانت الحكومات المحلية ستتولى دور الصدارة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، فإنه لا غنى عن إمدادها بالدعم اللازم للوفاء بمسؤولياتها. وينبغي أن يشمل هذا الدعم: توسيع نطاق التنسيق بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية ونقل الصلاحيات والأموال من السلطات الوطنية إلى السلطات المحلية؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية وفي تعزيز قدرة مؤسسات السلطات المحلية على تنفيذ الخطة؛ وتيسير

حصول الحكومات المحلية على التمويل الدولي والتمويل المباشر الوطني، بطرق منها الإصلاحات التنظيمية ووضع ضمانات ضد التخلف عن سداد الائتمان بدعم من الشركاء الدوليين في التنمية.

١٦٢ - وسيقتضي تمويل الخطة الحضرية الجديدة استخدام آليات مبتكرة إضافةً إلى الآليات التقليدية. وسيتعين أن تسهم المصارف المتعددة الأطراف، والمصارف الإقليمية، ومؤسسات التمويل المحلي، والتعاون الدولي، في تمويل تنفيذ الخطة، ولكن على الحكومات المحلية أن تعبّأ أيضا مواردها، بطرق منها فرض الضرائب واستخدام الأراضي واستغلال الأماكن العامة غير المستخدمة، لدرّ إيرادات جديدة وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٦٣ - ويمكن أن تقوم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدور رئيسي في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وبالأخص فيما يتعلق بتمويل مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة، ولكن يتعين تحسين الأطر التنظيمية التي تحكم هذه الشراكات لزيادة مساهمتها الممكنة إلى الحد الأقصى. ويمكن أن يوفّر موئل الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية التوجيه اللازم للدول والسلطات المحلية في هذا الصدد.

١٦٤ - وستقتضي تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أن تقوم الحكومات الوطنية بوضع سياسات سليمة في هذا الصدد؛ وبناء قدرات مؤسسات السلطات المحلية، بما في ذلك جباية الضرائب وإدارة الشؤون المالية، والميزنة، والشراء؛ والاستثمار في مشاريع حضرية استراتيجية المنحى في مجال الهياكل الأساسية. وينبغي أيضا أن تعتمد الحكومات استراتيجيات وطنية و/أو دون وطنية لتحديد أولويات التنمية العمرانية، ووضع نُهج ملائمة وآليات تمويل مرنة لدعم المدن.

١٦٥ - وينبغي أن تعمل السلطات المحلية ودون الوطنية مع الحكومات الوطنية على ضمان الاستثمار في المشاريع الحضرية ذات الأهمية الاستراتيجية؛ وتحسين الشفافية والكفاءة اللازمتين لبناء الثقة في الأسواق الرأسمالية والحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الوطنية والدولية؛ وتحسين الأنظمة الضريبية وتكثيف جهود جباية الضرائب واستثمار ما يُحصل عليه من موارد بطريقة مناسبة وشفافة لتحقيق التزام المواطنين بالضرائب؛ واستخدام أدوات من قبيل عمليات التقييم العام للفوائد لتنفيذ الاستثمارات التي تضيف قيمة إلى الممتلكات والأراضي التابعة للمدن.

١٦٦ - ويمكن أن تستعين السلطات الوطنية والمحلية على السواء بخطط إدارة الأقاليم والأراضي لبناء ثقة المواطنين وجلب استثمارات القطاع الخاص في هذه الخطط، بطرق منها، على سبيل المثال، تضمين تلك الخطط شروطا بشأن الحد الأدنى من عدد المناطق التي ينبغي أن تخّصص لتهيئة المتنزّهات وغيرها من الأماكن العامة الجذابة في المدن.

١٦٧ - ولكي تجتذب الحكومات المانحين والمستثمرين الأجانب والمحليين، لا بد لها أن تركز اهتمامها على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، ومكافحة الفساد بجميع مستوياته، وتعزيز الحكم الرشيد، وحُسن إدارة الشؤون المالية، وتوخّي الشفافية.

١٦٨ - ويجب أن تكفل السلطات المحلية مشاركة الجمهور في شؤون المدن وتضع رؤية لمدنها في الخطط الحضرية والمشاريع والأنشطة المتعلقة بالتوسع الحضري المستدام، وينبغي أن يشارك الجمهور مشاركة قوية في إدارة الأموال الحضرية وتنظيمها لكفالة أن تكون المشاريع خاضعة للشفافية ومستدامة وجذابة للمستثمرين والمانحين. ومن المهم أيضا الاعتراف بأن الموارد غير الملموسة، مثل الوقت والدراية والخبرة، تشكّل جزءا من وسائل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

١٦٩ - وينبغي أن التوصل إلى تعاون ممتاز بين مختلف الوكالات الوطنية لدعم السلطات المحلية وبين الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لضمان الكفاءة في تنفيذ المشاريع.

١٧٠ - وينبغي إعطاء اعتبار خاص لحالة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وسائر البلدان التي تواجه تحديات جمّة، وينبغي إمداد تلك البلدان وسلطاتها المحلية بالمساعدة المالية والتقنية اللازمة لدعم جهودها المبذولة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وحصولها على التمويل من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر الداخلية مثل الضرائب على الممتلكات.

١٧١ - وينبغي أن تتطلع الجهات المعنية على إعلان مكسيكو الصادر عن المؤتمر بشأن إضفاء الطابع المحلي على التمويل من أجل التغيير الشامل، الذي يورد مجموعة من الخيارات لتمويل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

١٧٢ - وقد حدد المشاركون في الاجتماع عددا من الآليات المالية ومصادر الدخل اللازمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وشملت مصادر التمويل التي تم تحديدها ما يلي:

(أ) فرض ضرائب على الممتلكات العقارية؛

(ب) إنشاء صناديق إقليمية ودون إقليمية لمواجهة التحديات المشتركة؛

(ج) استغلال الأماكن العامة والأراضي غير المستخدمة؛

(د) إقامة شراكات اجتماعية وغيرها من الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(هـ) بلورة مشاريع في مجال التنمية الحضرية المستدامة تساعد في تنفيذ اتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ويمكن أن تتلقى التمويل أو التمويل المشترك في إطارهما؛

(و) تخفيض الميزانيات العسكرية.

١٧٣ - واقترح المشاركون أيضا عددا من المشاريع والأنشطة التي ينبغي أن تُموَّل على سبيل الأولوية في إطار الخطة الحضرية الجديدة. ومن هذه المشاريع والأنشطة ما يلي:

(أ) المشاريع الكبرى في مجال الهياكل الأساسية مثل النقل المستدام ونظم الصرف الصحي؛

(ب) الاستثمارات في مجالات النقل ومياه الشرب والخدمات الأساسية الأخرى لصالح المدن والمناطق المتروبولية؛

(ج) تعزيز مؤسسات السلطات المحلية؛

(د) الأنشطة المتعلقة بإنتاج الأغذية في المدن وضواحيها؛

(هـ) الأنشطة الرامية إلى توفير الدعم ليس لكبريات المدن فحسب، بل للمدن المتوسطة الحجم والصغيرة أيضا؛

(و) إنشاء صناديق خاصة ريفية - حضرية لتعميق الروابط بين المناطق الريفية والحضرية تعزيزا لتنميتها.

الفصل الخامس

تقرير لجنة وثائق التفويض

١٧٤ - تنص المادة ٤ من النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على ما يلي:

> ”تُعيَّن في بداية المؤتمر لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء. ويستند تكوينها إلى نفس الأساس الذي يقوم عليه تكوين لجنة وثائق التفويض في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والسبعين. وتفحص اللجنة وثائق تفويض الممثلين وتقدم تقريرها إلى المؤتمر دون إبطاء“.

١٧٥ - وكان هناك ثلاثة أعضاء في لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، لن يشاركوا في عضوية لجنة وثائق التفويض للمؤتمر. ولذلك، وتمشياً مع الممارسات السابقة، اقترح رئيس المؤتمر، في الجلسة العامة الثانية للمؤتمر، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بأن تشغل المقاعد الثلاثة الشاغرة ثلاث دول هي جنوب أفريقيا، والمكسيك، والنمسا، تؤخذ من نفس المجموعات الإقليمية التي ينتمي لها الأعضاء الذين لن يتمكنوا من المشاركة.

١٧٦ - وفي الاجتماع نفسه، عيّن المؤتمر، وفقاً للمادة ٤ من نظامه الداخلي، لجنة لوثائق التفويض مؤلفة من الدول التالية أسماؤها: الاتحاد الروسي وباراغواي وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك وملاوي والنمسا والولايات المتحدة.

١٧٧ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٧٨ - وانتخبت اللجنة بالإجماع مديرة الإسكان بوزارة الأراضي والإسكان والتنمية الحضرية في ملاوي، فيرونيكا شيدوته، رئيسةً لها.

١٧٩ - وكان معروضاً على اللجنة مذكرةٌ من أمانة المؤتمر مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول وممثلي الاتحاد الأوروبي الموفدين إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وأدلى ممثل لمكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان يتعلق بالمذكرة التي أعدتها أمانة المؤتمر.

١٨٠ - وكما يرد في الفقرة ١ من المذكرة، تلقت أمانة المؤتمر، حتى وقت اجتماع لجنة وثائق التفويض، وثائق التفويض الرسمية للممثلين الموفدين إلى المؤتمر، في الشكل المطلوب بموجب المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر، من الاتحاد الأوروبي و ٤٦ دولة هي: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألبانيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتركيا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، وسوازيلند، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، والصين، وغواتيمالا، وفرنسا، وقبرص، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، ومالطة، وموريتانيا، وميانمار، وناميبيا، والنمسا، والهند، واليونان.

١٨١ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢ من المذكرة، تلقت أمانة المؤتمر، حتى وقت اجتماع لجنة وثائق التفويض، معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول الموفدين إلى المؤتمر، بواسطة فاكس من رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية، أو بواسطة رسالة أو مذكرة شفوية من الوزارة أو السفارة أو البعثة المعنية، من الدول التالية البالغ عددها ١٠٠ دولة: إثيوبيا، وأذربيجان، والأردن، وإريتريا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألمانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، وبربادوس، وبلجيكا، وبنن، وبوتان، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، ودولة فلسطين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسيراليون، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، ولبنان، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، ومنغوليا، وموزامبيق، والنرويج، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان، واليمن.

١٨٢ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٣ من المذكرة، لم تتلق أمانة المؤتمر حتى وقت اجتماع لجنة وثائق التفويض وثائقَ التفويض الرسمية ولا المعلومات المذكورة في الفقرة ٢ من المذكرة من الدول التالية البالغ عددها ٥١ دولة المدعوة للمشاركة في المؤتمر: أرمينيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وأوزبكستان، وأيرلندا، وآيسلندا، وبالاو، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وتونغا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر كوك، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والدانمرك، ودومينيكا، ورواندا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسورينام، وصربيا، والصومال، وغابون، وغرينادا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيا، وليختنشتاين، ومالي، والمغرب، وموريشيوس، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا، ونيوي.

١٨٣ - وأوصت الرئيسة بأن تقبل اللجنة وثائق تفويض ممثلي الاتحاد الأوروبي وجميع الدول المدرجة في الفقرتين ١ و ٢ من المذكرة المذكورة أعلاه، شريطة أن تُرسَل وثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرة ١٨٠ من هذا التقرير وكذلك لممثلي الدول المشار إليها في الفقرة ١٨١، حيثما كان ذلك مناسباً، إلى أمانة المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

١٨٤ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي دون تصويت:

”إن لجنة وثائق التفويض،

وقد فحصت وثائق تفويض الممثلين الموفدين إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة،

تقبل وثائق تفويض ممثلي الاتحاد الأوروبي والدول المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من مذكرة الأمانة“.

١٨٥ - وقررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي المؤتمر باعتماد مشروع قرار يوافق بموجبه على تقرير اللجنة.

الإجراء الذي اتخذه المؤتمر

١٨٦ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نظر المؤتمر في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.226/8)، حسبما قدمته رئيسة اللجنة، التي أبلغت المؤتمر باستلام وثائق تفويض بالشكل المطلوب من إستونيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والسنغال، والسويد، والمكسيك، وهندوراس، والولايات المتحدة، منذ انعقاد الجلسة الرسمية للجنة.

١٨٧ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في تقريرها ووافق وثائق التفويض الإضافية التي ذكرتها رئيسة لجنة وثائق التفويض (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٣).

الفصل السادس

اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

١٨٨ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كان معروضاً على المؤتمر مشروع قرار بعنوان ''الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث): الخطة الحضرية الجديدة''، مقدم من رئيس المؤتمر (A/CONF.226/L.1). وقد عُرضت ''الخطة الحضرية الجديدة'' على المؤتمر في الوثيقة A/CONF.226/4.

١٨٩ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع القرار A/CONF.226/L.1، ومن ثم اعتمد ''الخطة الحضرية الجديدة'' الواردة في الوثيقة A/CONF.226/4، وأوصى بأن تقر الجمعية العامة الخطة الحضرية الجديدة (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ١).

١٩٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى كل من نائب رئيس الأرجنتين وممثل شيلي ببيان بعد اعتماد مشروع القرار.

الفصل السابع

اعتماد تقرير المؤتمر

١٩١ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قام ممثل تايلند، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ”الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إثيوبيا“ (A/CONF.226/L.2).

١٩٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمد المؤتمر مشروع القرار (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٢).

١٩٣ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير (A/CONF.226/L.3)، بالصيغة التي عرضها المقرّر العام، وأذِن للمقرّر العام أن يضع التقرير في صيغته النهائية.

الفصل الثامن

اختتام المؤتمر

١٩٤ - في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبموافقة المؤتمر، أدلى ببيان كلٌ من رئيس بلدية منطقة كيتو العاصمة، موريسيو استيبان روداس إيسبينيل (بصفته ممثلاً للسلطات المحلية)، وأستاذة التعليم والبحث في المجال الحضري بجامعة بنسلفانيا ورئيسة شركاء الجمعية العامة، يوجين بيرتش (بصفتها ممثلةً لمنظمات المجتمع المدني).

١٩٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى الأمين العام للمؤتمر ورئيس المؤتمر ببيانين ختاميين.

١٩٦ - وفي الجلسة نفسها، أعلن رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) اختتام المؤتمر.

المرفق

قائمة الوثائق

الرمز	البنـــد مـــن جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
A/CONF.226/1	٤	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.226/2	٣	مذكرة من الأمانة تحيل بها النظام الداخلي المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
A/CONF.226/3	٦	مذكرة من الأمانة تحيل بها المسائل التنظيمية والإجرائية
A/CONF.226/4	١٠	مذكرة من الأمانة تحيل بها مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
A/CONF.226/5	٨	مذكرة من الأمانة تحيل بها التقرير الإقليمي لأفريقيا: الإسكان المحدث للتحول والتنمية الحضرية المستدامة في أفريقيا الصادر عن الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
A/CONF.226/6	٨	مذكرة من الأمانة تحيل بها التقرير الإقليمي لغربي آسيا: نحو جعل مدن منطقة غربي آسيا شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
A/CONF.226/7	٨	مذكرة من الأمانة تحيل بها التقرير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إقامة مدن مستدامة تسودها المساواة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
A/CONF.226/8	٧ (ب)	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.226/9	١١	رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة
A/CONF.226/10	٨	مذكرة من الأمانة تحيل بها التقرير الإقليمي لأوروبا وأمريكا الشمالية: نحو نهج متكامل محوره الإنسان ويركز على المدن إزاء الخطة الحضرية الجديدة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
A/CONF.226/11	٨	مذكرة من الأمانة تحيل بها التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ: التوسع الحضري المحدث للتحول لتحقيق القدرة على الصمود لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
A/CONF.226/L.1	١٠	مشروع قرار بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث): الخطة الحضرية الجديدة
A/CONF.226/L.2	١١	مشروع قرار بشأن الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إكوادور
A/CONF.226/L.3	١١	مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
A/CONF.226/INF/1	٦	مذكرة من الأمانة تحيل بها معلومات للمشاركين
A/CONF.226/INF/2		قائمة الوفود

070617 060617 17-05027 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق